

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم اجتماع والديمقراطية



الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة

ودورها في التنمية المحلية

دراسة ميدانية ببلدية سد رحال - نموذجاً -

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

إشراف الدكتور:

حجاج أحمد

إعداد الطالبة:

درافة دلال

السنة الجامعية 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ
يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ

إهداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل
المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات
جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطل
الله في عمره؛ إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل
شيء، التي رعتني، حق الرعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق،
تتبعني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع
الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما
أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة. إلى اخوتي و أخواتي
الذين تقاسموا معي عبء الحياة .

كما أهدي هذا العمل الى جميع عمال بلدية سدرحال وخاصة عمال مكتب جواز السفر
وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية والى كل زميلاتي في الدراسة والحياة الى كل من تعرفني
وإلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع وتنظيم العمل وخاصة الدكتور حجاج و إلى كل من يؤمن
بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى... قال الله
تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.... " الآية 11 من سورة الرعد إلى
كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

دلال

شكر وتقدير

أشكر بعد اتمام هذا العمل المتواضع الله سبحانه وتعالى على أن
وقفني في عملي هذا . وأشكر كذلك كل من ساهم من
قرب أو بعيد في إخراجه وأخص بالذكر الدكتور حجاج
الذي لم يخل علي بتوجيهاته التي أفادتني كثيرا فالشكر له في
بداية العمل وحين نهايته

الفہرس

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
الفصل الاول	
الاطار المفاهيمي للدراسة	
أ	مقدمة
06	أولاً: اشكالية الدراسة
07	ثانياً: فرضيات الدراسة
07	ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع
08	رابعاً: أهمية الموضوع
10	خامساً: تحديد مفاهيم الدراسة
12	سادساً: صعوبات البحث
13	سابعاً: الدراسات السابقة
15	ثامناً
15	1- المقاربة المنهجية
16	2- المقاربة النظرية
الفصل الثاني	
ماهية الخدمة الاجتماعية	
21	المبحث الأول: مفهوم الخدمة الاجتماعية
21	المطلب الأول: تعريف الخدمة الاجتماعية
23	المطلب الثاني: خصائص الخدمة الاجتماعية
26	المطلب الثالث: أنواع الخدمة الاجتماعية
28	المبحث الثاني: الأصول الأولى لنشأة الخدمة الاجتماعية
28	المطلب الأول: الخدمة الاجتماعية عند العرب
31	المطلب الثاني: الخدمة الاجتماعية عند الغرب
32	المبحث الثالث: مبادئها ومقوماتها الاجتماعية

32	المطلب الأول: مبادئ الخدمة الاجتماعية
34	المطلب الثاني: مقومات الخدمة الاجتماعية
الفصل الثالث	
المجالس الشعبية البلدية	
39	أولاً: مفهوم المجالس الشعبية البلدية
39	1) تعريف المجالس الشعبية البلدية
41	2) نشأت المجالس الشعبية البلدية
41	أولاً: المجالس المحلية قبل الاستقلال (قبل سنة 1962):
42	ثانياً: وضعية البلدية غداة خروج الاستعمار
43	ثالثاً: ابتداء من 1967 إلى 1981
44	3) - دور المجالس الشعبية البلدية
45	4) صور المجالس الشعبية البلدية
45	4-1 القانون المسير لها
46	4-2 البلدية في ظل التعددية السياسية
47	4-3 البلدية في ظل قانون 10-11
48	ثانياً: لجنة الخدمة الاجتماعية في البلدية
48	1- التعريف والتمويل
49	2- المهام
50	3- الأدوار
51	4- القانون الداخلي للجنة الخدمات الاجتماعية للبلدية
51	4-1 العلاقة المهنية للخدمة الاجتماعية
53	4-2 اختصاصات الخدمات الاجتماعية
54	ثالثاً: علاقة الخدمة الاجتماعية بالجانب الاقتصادي للعمال
54	1- الخدمة الصحية

55	2- الخدمات والمساعدات المالية
55	3- خدمات التكوين والتدريب المهني
56	4- الخدمات التثقيفية والتعليمية
57	5- خدمات التأمين الاجتماعي
57	6- الخدمة السكنية
الفصل الرابع	
الدراسة الم- ميدانية	
61	المبحث الأول: مدخل الدراسة الميدانية
61	- مناهج الدراسة
61	- أدوات الدراسة
61	أ- الاستبيان
62	ب- الملاحظة
63	ج- مجتمع البحث
63	د- العينة
64	- الاطار الزمني والمكاني للدراسة
64	أ- المجال المكاني
65	ب - المجال البشري
65	ج- المجال الزمني
66	المبحث الثاني: نبذة عن مؤسسة بلدية سد رحال نموذجا
66	-نبذة تاريخية
66	-السياحة
66	-أصل السكان
67	-الهيكل التنظيمية للبلدية

67	1- المجلس الشعبي البلدي
67	2- رئيس المجلس الشعبي البلدي
68	3- الأمانة العامة
68	4- المصالح التقنية للبلدية
69	5- مهام ووظائف بلدية سد رحال
70	-تشكيل المجالس (توصيف الحال)
71	-نموذج عن تسيير المداولات والشؤون الاجتماعية للبلدية
71	سير العمل
74	المبحث الثالث: تحليل المحتوى
74	1)صب النتائج على المجموع
88	2)النتائج
90	3)التوصيات
91	4)الخاتمة
94	قائمة المصادر والمراجع
98	الملاحق
102	فهرس الجداول

مقدمة

تلعب المجالس الشعبية البلدية دورا بارزا وهاما في مجالات متعددة تعمل من خلالها على ابراز الجانب الحسن لما فوضها به المنتخبون عبر وسائل وأطر قانونية مستمدة من نظامها الأساسي، ومن بين تلك الوسائل المتبعة من طرف المجالس الشعبية البلدية نجد التغطية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكثير من شرائح المجتمع والعمال والموظفين داخل البلدية وخارجها.

وقد أُعطي للجانب الاجتماعي داخل المجالس الشعبية البلدية أبعادا مميزة كونها تمس جانبا حساسا داخل النسيج المجتمعي في الوطن، ويرجع ذلك إلى كون الانسان البسيط لا يستسيغ ولا يفهم الكثير من المعطيات الاقتصادية والسياسية والثقافية بقدر ما يشغل باله ما تقدمه المجالس الشعبية البلدية المنتخبة من مساعدات أو منح في إطار التكافل والخدمة الاجتماعية.

ومن هذا الباب نجد أن الخدمة الاجتماعية لها دورا هام وجد حساس كونها ترتبط ارتباط وثيق بالمواطن العادي والموظف البسيط. فهي من جهة تمنحه بعضا مما يحتاجه في حياته اليومية ومن جهة أخرى تعمل على تقريبه من الإدارة، وللموازنة ما بينهما فإن الخدمة الاجتماعية تعطي الحق في أن يكون المواطن والموظف هو من يملك زمام الأمور سواء في اختيار الممثلين له على رأس المجالس الشعبية البلدية أو أن يكون عضو من الأعضاء المسيرين للخدمة الاجتماعية على مستوى البلدية وهذه ميزة تجعل من إنشاء وهدف الخدمة الاجتماعية هو الفرد البسيط على كامل تراب البلدية.

وإذا ما أمعنا النظر جيدا في الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية فإننا سنعرف أن لها دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية على أساس أنها (الخدمة

الاجتماعية) تعمل على إعطاء فرص للاستفادة منها والتعامل معها على أساس شريك في التنمية ما بينها وبين المواطن العادي في المجتمع.

والتنمية لا تكمن فقط في الجانب الاقتصادي بل تتعداه الى مجالات أخرى تمس بالإيجاب رفع مستوى التعليم والصحة والحفاظ على البيئة والاسكان، هذا مع وجود الغطاء الرسمي الممثل في الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة. ومن خلال الاعمال المنجزة والمتوخاة من الخدمة الاجتماعية فإننا سنلحظ التحسن المستمر في أداء الادارة اتجاه المواطن والموظف العادي، حيث ستزيد نسبة الرضى عن أداء المنتخبين وكذا ارتفاع معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الباب فقد تولد لدينا رغبة في أن نسلط الضوء قدر المستطاع على هذا الموضوع وأن نُحدد عبر مذكرتنا هذه بعضاً من الجوانب الحسنة التي تزخر بها الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة، بالإضافة الى محاولة فهم العلاقة الوطيدة ما بين الخدمة الاجتماعية والمجالس الشعبية البلدية وإبراز الرؤية المستقبلية للتنمية في هذا الاطار.

ولمحاولة الالمام الجيد بهذا الموضوع فقد قسمناه الى أربعة فصول منسجمة فيما بينها فابتدأنا في الفصل الأول بالجانب النظري والمنهجي حيث احتوى على اشكالية الدراسة، الدراسات السابقة، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، تحديد مفاهيم الدراسة، صعوبات البحث وفرضيات الدراسة أما الفصل الثاني فأعطينا فيه لمحة ولو موجزة عن الموضوع عبر المجالات التي حددها لنا عنوان المذكرة، وذلك بالتحدث عن الخدمة الاجتماعية تعريفها وخصائصها وطرقها وأساليبها. ثم تتبعنا الأمر في الفصل الثالث حيث خصصناه الى التحدث بعمق عن المجالس الشعبية البلدية المنتخبة وكذا الخدمة الاجتماعية فيها وعلاقتها بالعمال والجانب الاقتصادي منه بالأخص. ثم بعد ذلك انطلقنا الى المتابعة للموضوع عبر نطاقه الميداني والذي كان بمثابة تطبيق واسقاط المعلومات التي استقينها عبر الفصول الثلاثة في هذا الفصل والذي كانت الافادة فيه أكبر من غيره كونه يعالج الموضوع أنياً.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة

أولاً: اشكالية الدراسة

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

رابعاً: أهمية الموضوع

خامساً: تحديد مفاهيم الدراسة

سادساً: صعوبات البحث

سابعاً: الدراسات السابقة

ثامناً:

- المقاربات المنهجية

- المقاربات النظرية

أولاً: اشكالية الدراسة

في إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته وتشهده الجزائر أصبح دور الخدمة الاجتماعية أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، إذ أصبح ذو اهتمام كبير خاصة مع التزايد المستمر لحركية المجتمع بصفة عامة والمجتمع المدني بصفة خاصة، وكان لهذه الحركية الدور الداعم والمساند لدور الدولة التنموي، إذ تعتبر الخدمة الاجتماعية أحد أساليب التنمية التي يُعتمد عليها، ويؤكد هذا الأسلوب على دور جماعات المجالس المحلية عامة والبلدية خاصة في معرفة احتياجات العمال والأفراد وهذا لتحقيق معا التكافل والتنمية على التوازي.

والمجالس الشعبية البلدية المنتخبة تسعى دوما الى تحقيق الكفاءة والفاعلية المتوخاة عبر طرق ووسائل أوجدتها من خلال اتباع أساليب الادارة الحديثة، ومن بين هذه الاتجاهات الحديثة هو الاهتمام بجانب الخدمة الاجتماعية والتي تقوم بدور هام وحيوي في تجسيد الفكر الاداري الحديث المعتمد على مصادر قوة له في المجتمع.

ودراستنا ستبحث داخل الجماعة المكونة للمجالس الشعبية البلدية باعتبارها نسق اجتماعي، تتساند أجزاءه لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية القريبة منها والبعيدة.

ومن خلال بحثي هذا الموسوم ب: الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة ودورها في التنمية أحاول معرفة أن الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة لها علاقة جد متينة بالتنمية وأنها تعمل على زيادة الروح المعنوية ويحقق التعاون داخل البلدية ما بين المنتخبين والعمال الى أن تصل الى المواطن العادي.

مما سبق ذكره يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل للخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة دور في التنمية؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

هل الخدمة الاجتماعية تساعد المجلس الشعبي البلدي على الوصول إلى أهدافه الاجتماعية؟

هل الخدمة الاجتماعية تؤدي إلى الانسجام و التكامل بين العمال وبالتالي الى التنمية؟

هل التنمية وليدة الخدمة الاجتماعية في محيط المجالس الشعبية البلدية المنتخبة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على اشكالية الموضوع، نقدم بعضا من الفرضيات والتي نصوغها على الشكل التالي:

- كلما زادت الخدمة الاجتماعية في المجالس الشعبية البلدية المنتخبة زادت معها التنمية.
- اذا توفرت لدى القائمين على الخدمة الاجتماعية القناعات الكافية والأدوات التي تسهل عملهم ارتفعت نسبة المستفيدين من الخدمة الاجتماعية.
- كلما كان العمل والتنسيق ما بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية كلما قوية الرابطة ما بين العمال ورؤساء المجالس.
- كلما تحقق عنصر الاستقرار داخل المجالس الشعبية البلدية من خلال الخدمة الاجتماعية أدى بالضرورة الى خلق ظروف عمل مناسبة لانطلاقة تنمية شاملة.
- كلما تنامي لدى أعضاء المجالس الشعبية البلدية في أذهانهم مدى أهمية الخدمة الاجتماعية جعل ذلك سببا في الاعتماد عليها لبلوغ التنمية المنشودة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

تتجلى أسباب اختيار الموضوع في الاعتبارات التالية:

-أسباب ذاتية:

- الرغبة في معرفة ما يقدمه الخدمة الاجتماعية في المجالس الشعبية البلدية المنتخبة.

- رغبة الباحث في معرفة مدى مساهمة الخدمة الاجتماعية في المجالس الشعبية البلدية المنتخبة خدمة لأهداف التنمية.
 - معرفة مدى اسهام الخدمة الاجتماعية في التقليل من الضغوط الاقتصادية للعمال بصفة خاصة وللأفراد العاديين بصفة عامة.
 - الطموح إلى إثراء التخصص وإثراء الدراسات المستقبلية.
- أسباب موضوعية:

- نقص الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع رغم أهميته، ولأن هذا الموضوع يعد من المواضيع المهمة كونه يحدد دور الخدمة الاجتماعية في المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وهذا كون المجالس المحلية تمثل المواطن المحلي باعتبارها قائمة على أساس الانتخاب.
- مدى مساهمة الخدمة الاجتماعية في التنمية المحلية.
- معرفة مدى إقبال المجالس الشعبية البلدية المنتخبة على ادراج الخدمة الاجتماعية كأساس للتنمية.
- تتبع عمليات الخدمة الاجتماعية ومدى مصداقية المجالس الشعبية البلدية في العمل بها داخل المجالس.

رابعا: أهمية الموضوع

يستمد البحث أهميته من كون أن موضوع الخدمة الاجتماعية والتنمية يحتل مركزا مهما بين مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات والبرامج الحكومية ومنظمات المجتمع المدنية، فباعتبار أن الجزائر تسعى إلى إحداث التنمية الوطنية الشاملة وذلك من خلال سعي السلطات العامة في الجزائر من تشريعية وتنفيذية وقضائية من أجل الإصلاح الشامل في مختلف المجالات من خلال الإدارة العامة والسياسات العامة والجماعات المحلية

في إطار توجه الدولة نحو نظام اللامركزية الإدارية مما يزيد من دور الجماعات المحلية في الجزائر في مجال إحداث التنمية المحلية مما يؤدي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

إن كل بحث علمي له من الأهمية والقيمة العلمية ما يجعله سببا للدراسة . والبحث الذي بين أيدينا فيه من المعرفة والأهمية ما يجعلنا ندرسه للاستفادة والاستزادة. وهو بحث علمي حاول تسليط الضوء على العلاقة التي تربط بين الخدمة الاجتماعية والمجالس الشعبية البلدية المنتخبة.

من هنا برزت أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1 الأهمية العلمية:

- ان أهمية هذه الدراسة تتمحور في التعرف على أحد المؤسسات الأساسية في المجتمع ألا وهي الخدمة الاجتماعية في المجالس الشعبية البلدية.
- اكتشاف ما إذا كانت الخدمة الاجتماعية لها أهمية ودور في التنمية في المجالس الشعبية البلدية.
- اكتشاف ما إذا كانت الخدمة الاجتماعية أداة فعالة في التنمية.

2 الأهمية العملية:

- توطيد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والمجالس الشعبية البلدية.
- التنمية من أسباب قيامها وجود خدمة اجتماعية تُعنى بالعامل والفرد في البلدية.
- التعريف بالمجالس الشعبية البلدية.
- التعرف ما إذا كانت المجالس الشعبية البلدية تعمل على أساس قانوني في تفعيل الخدمة الاجتماعية.

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة**أولا: مفهوم الخدمة الاجتماعية:****1- لغة:**

الخدمة: بكسر الخاء وسكون الدال مصدر خدم، القيام بالحاجات الخاصة لشخص أو أشخاص أو مكان . ومنه : خدمة فلان، وخدمة المسجد.

اجتماعية: اسم مؤنث منسوب إلى اجتماع.

2- اصطلاحا:

تعرف الخدمة الاجتماعية، والتي تُسمى أيضاً خدمة الرعاية الاجتماعية أو العمل الاجتماعي، على أنها أيُّ من الخدمات العديدة التي يقدمها القطاعين العام والخاص، والتي تهدف إلى مساعدة الأشخاص، أو المجموعات المحرومة، أو المنكوبة، أو المستضعفة، كما يشير مصطلح الخدمة الاجتماعية إلى المهنة التي تخص تقديم مثل هذه الخدمات، وازدهرت الخدمات الاجتماعية في القرن العشرين حيث تطورت الأفكار الاجتماعية وانتشرت.¹

ثانيا: المجلس الشعبي البلدي**1- لغة**

المَجْلِسُ : الطَّائِفَةُ من النَّاسِ تُخَصَّصُ لِلنَّظَرِ فيما يُنَاطُ بها من أعمال

الشَّعْبُ : جمهور ، جماعة كبيرة من الناس تسكن أراضي محدّدة وتخضع لنظام اجتماعي واحد وتجمعها عادات وتقاليد وتتكلّم لساناً واحداً

¹ ما هي الخدمة الاجتماعية، موقع موضوع، <https://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع على الموضوع

2019/04/30.

البلد: القطر أو المدينة ويطلق على مكة .

2-اصطلاحا:

يعرف "المجلس" بشكل عام على أنه: "جماعة منتخبة أو هيئة تشكل جهازا استشاريا أو تشريعيا لاتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها".

ويعرفه أحد الباحثين على أنه: "الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدر الأجهزة عن التعبير عن المطالب المحلية".

يرى صاحب هذا التعريف أن المجلس الشعبي البلدي هو جهاز منتخب فهو، جهاز بمعنى أنه معترف به من طرف الدولة، يقوم بوظائف يحددها له القانون، ضمن الصلاحيات المخولة له وهو منتخب: بمعنى أنه يعبر عن مشاركة الأفراد المحليين فيه وفي اختيار أعضائه، مما يضفي عليه شرعية أكثر تجعل عليه مسؤولية كبيرة في إدارة شؤون البلدية وتنميتها.

كما يعرف المجلس الشعبي البلدي" من الناحية القانونية على أنه: "الجهاز المنتخب في البلدية ويمثل السلطة الأساسية فيها ويختلف عدد أعضاء الجهاز الشعبي البلدي تبعا للكثافة السكانية للبلدية"¹.

ثالثا: التنمية

1-لغة:

التنمية: مصدر نَمَى أي سعى إلى تَنْمِيَةِ تِجَارَتِهِ : أي الرِّفْعِ وَالزِّيَادَةِ فِي أَرْبَاحِهَا وَرَأْسَمَالِهَا

¹ محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2010/2011، ص 32-33-34.

2-اضطلاحا:

تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في إحدى الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتممية الصناعية أو التتممية الزراعية.

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التتممية على أنها العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع¹

وهناك العديد من تعريفات التتممية المحلية تسير وفق هذا الاتجاه كتعريف " أرثر دهام " الذي يرى أن التتممية المحلية هي:"العملية يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام.²

سادسا: صعوبات البحث

نظرا لطبيعة الموضوع التي ترتبط بعدة جوانب خاصة السياسية منها، فقد واجهتنا جملة من العراقيل في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالخدمة الاجتماعية على مستوى المجلس الشعبي لبلدية سد رحال، بالإضافة إلى صعوبة مقابلة المسؤولين، مما أثر في مدة إنجاز البحث ومن ثم تغيير خطة الدراسة.

¹ محمد عبد الله محمد المفرجي، دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية وتنظيم المجتمع، مجلة أداب الفراهيدي العدد الخاص بالمؤتمر الثالث، عدد 1 السنة الأولى كانون الاول 2009، كركوك العراق، ص 446.

² محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التتممية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

سابعاً: الدراسات السابقة

تساهم الدراسات السابقة في تنبيه الباحث إلى المصادر التي لم يتمكن من معرفتها أو العثور عليها ومعرفة طبيعة المادة العلمية الموجودة، وهكذا يتمكن الباحث من تحديد الإطار النظري الذي يبني في إطاره دراسته والخلفية التي يناقش في ضوءها نتائج بحثه.

ويشترط في الدراسات السابقة أن يكون لها موضوع وهدف ونتائج، وأما إذا وجدت فرضيات البحث والعينة والمنهج والأدوات تصبح حينها أكثر تفصيلاً ودقة.

ولأهمية هذا الجزء من البحث قمنا باستقصاء مكتبي ومعلوماتي، حاولنا من خلاله الوقوف على عدد من الدراسات السابقة التي أعدت في موضوع دراستنا الحالية، نذكر منها ما يلي:

1- الدراسة الأولى:

الرسالة الأولى للطالب محمد خشمون وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية من جامعة قسنطينة تحت عنوان مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة).

تهدف هذه الدراسة أساساً للكشف عن المدى الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، في ظل الأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات، وظل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة (1990)، وفي ظل التمويل المالي المركزي للمخططات البلدية للتنمية (C. D .P)، بالإضافة إلى دراسة مدى تأثير الخلافات والصراعات الواردة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، على نجاح هذا المجلس في مشاركته بالشكل المطلوب.

2- الدراسة الثانية:

الرسالة الثانية للطالب دلول كمال دور الإذاعة المحلية في التنمية الاجتماعية وهي مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع الاتصال وهذه الدراسة تسعى إلى معرفة كيف يكون دور الإذاعة المحلية كوسيلة اتصال جماهيري في المجتمعات، باعتبارها جزءا من منظومة المجتمع كالتربية والتثقيف والتنمية الاجتماعية، وزيادة المعرفة في مختلف الميادين، ومن هنا تأتي أهمية استخدام الإذاعة المحلية بهدف تعبئة الجماهير ذات المصلحة في التغيير والتنمية الاجتماعية، كما تبرز أهمية الدراسة كيفية استغلال الإذاعة المحلية أحسن استغلال بهدف تمرير برامج ومخططات التنمية الاجتماعية إلى الأفراد المستمعين.

3- الدراسة الثالثة:

عبارة عن مقال منشور في مجلة الفكر العدد السابع للدكتور سرير عبد الله رايح تحت عنوان المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية. يتكلم فيها الدكتور عن كون الإنسان طاقة يمسكها أو يستعملها حسب أقوى حاجاته وسلوك قاداته معه، والمجالس المنتخبة تمتلك طاقة الناخبين وتوظف تلك الطاقة على مدى قدرة ال ممثلين المحليين في التعبير عن رغبات المواطنين، ومدى إخلاص المنتخبين لناخبيهم وهذه العلاقة الجدلية بين الناخب من جهة والمنتخب وما يقدمه من خدمات وتنمية محلية من جهة ثانية هي التي تحقق الكفاية الذاتية من خلال خلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات للرشادة في التسيير، حيث أن العمل بمبادئ الحكم الراشد يوفر المال، ويرشد النفقات ويحل المشكلات المحلية بكل أصنافها ومنه تحقيق الكفاية المحلية وهو المطلوب.

ثامنا:

1-المقاربة المنهجية

لا يمكن اعتبار البحوث علمية وموضوعية إذا لم يعتمد الباحث على منهج معين في الدراسة، فالمنهج من أساسيات البحث العلمي، وهو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى هدفه المنشود، والمنهج المستخدم لا يضعه الباحث حسب رغبته وإنما هو مرتبط بطبيعة الموضوع المراد دراسته، وبما أننا بصدد دراسة موضوع التحول الخدمة الاجتماعية ودورها في التنمية في المجالس الشعبية البلدية المنتخبة فإننا نجد أن المنهج الذي يلائم الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وهو عبارة عن طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة، أو هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات عن الظاهرة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة و لكننا أمام الصعوبات المذكورة آنفاً قد كان المنهج الوصفي أكثر استخداماً من المنهج التحليلي الذي يحتاج لدراسة معمقة لا يمكن إيجادها في ظروف قاهرة منها الوقت وعدم التحكم في آليات التحليل جيداً.

كما سنحاول الجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي لأنهما الأكثر إسهاماً وملاءمة لبحثنا، لاسيما أن الأسلوب الكيفي يعتمد على إدراك الباحث وفهمه لما يلاحظه ويجمعه من معلومات عن موضوعه، ويكون من خلال ذلك صوراً اجتماعياً يعايش ما بينهما من تفاعلات متبادلة تؤدي إلى نتائج معينة وبذلك نصل إلى التفسيرات التي نريد الوصول إليها في بحثنا.

خاصة وان الموضوع الذي نحن بصدد دراسته يتعلق بجانب أساسي للحياة الاجتماعية.¹

¹ سامي بن عبد العزيز الداغ، الانتقائية النظرية في الخدمة الاجتماعية: مراجعة نقدية، موضوع منشور على موقع مدونة الكاتب د. عماد الحديدي 2009-28-04، <https://alhadidi.wordpress.com>

2- المقاربة النظرية

عدم وجود نظرية خاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية:

رغم الاختلافات بين المدارس المختلفة في الخدمة الاجتماعية إلا انه يمكن القول أن هناك اتفاق غالب على بعض النظريات الشمولية للتدخل المهني فيما يلي :

نظرية الأنساق العامة :

وهي من أكثر نظريات ممارسة التدخل المهني الشمولي، وقد استحدثها " برتا لادفي " وهي أكثر النظريات صلاحية لطبيعة التدخل المهني لمواجهة موقف إشكالي معين، وهي تعتمد على ثلاثة مفاهيم رئيسية

نموذج الأنساق الأربعة :

وهي نموذج متفرع عن نظرية الأنساق الأربعة ، وقد استحدث هذا النموذج " بنكس " و" ميناهان " ليحدد الأنساق المعنية بالتدخل المهني تجنباً لتشتت جهد الممارس المهني، وهي تعتمد على أربعة أنساق رئيسية.

النظرية الإيكولوجية :

وهي أكثر ارتباطاً بالعنصر المادي في نسق البيئة وقدمها " سان جيرمين "، وهو يرى أن مشكلات الانسان هي في النهاية قصور مادي في بيئته التي يعيش فيها ويجب على الخدمة الاجتماعية أن تعمل على تنمية وازدهار البيئة.

النظرية الدينامية لحل المشكلات :

وهي تفترض أن كل فرد هو كائن عاقل منطقي مع نفسه وانعم الله عليه بنعمة العقل والمنطق وقد تشكلت لديه بصيرة خاصة لمواجهة المشكلات، ولكن عندما يواجه الإنسان مواقف مفاجئة حادة سرعان ما يفقد هذه البصيرة ليعجز عن مواجهتها، وقد استحدث هذه النظرية " هيلين برلمان " و " تيرنر " وهي تعتمد على أربع أفكار.

النظرية التحليلية:

و ترى النظرية أن العواطف هي المصدر الرئيسي للسلوك، وقد استحدثها " ماكس سيورين " و " فيرنر " وهي تدخل ضمن المداخل الشمولية، وهي تعتمد على خمس مسلمات.

النظرية السلوكية المعدلة :

وهي ترفض النظرية التحليلية التي ترى أن العواطف هي مصدر رئيسي للسلوك وترى هذه النظرية أن العادة المثابة هي مكن اتجاهات الشخصية وموجه سلوكها، وقد استحدثها " ورنر " و " ستيفارت " وقد استخدمت لعلاج الإدمان والمشاعبين والجناح، وهي تعتمد على خمس مقومات، وقد نبع عن هذه النظرية الشمولية ما يعرف باسم " نموذج العلاج الكاره للمدمنين " وهو يعني تعريض المدمن لحظة التعاطي لردود فعل مؤلمة.

النظرية التفاعلية :

وهي نظرية شمولية تفترض أن الإنسان كائن اجتماعي وليس إنسان فردي وهو يعتمد على التفاعل مع الآخرين، انبثقت عن أعمال " نيوستر " و " شيفيلد " ، وتعتمد النظرية على تشكيل مناخ من التفاعل الصناعي أو المخطط وظهر ما يعرف باسم " جماعات التبادل " وهي جماعة تأخذ من الأخرى وتعطي لها.¹

الدعوة "للممارسة الإمبيريقية" في مهنة الخدمة الاجتماعية:

كان للتساؤلات التي طرحت في بداية السبعينات الميلادية والمرتبطة بمدى فاعلية الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ومدى جدوى تلك الممارسة المهنية في مساعدة عملاء المهنة، والتي أطلقها جويل فيشر (Fischer, 1973) أثراً كبيراً على مهنة الخدمة الاجتماعية. فلقد شهدت المهنة تطوراً نوعياً في تلك الحقبة الزمنية، نتيجة تلك التساؤلات، والتي أثرت بدورها إيجابياً على طبيعة ممارسة المهنة.

¹ محمود هلال، أسس الخدمة الاجتماعية، مقال منشور على الانترنت، منتدى وملتقى جامعة الملك فيصل و جامعة الدمام، [./https://vb.ckfu.org](https://vb.ckfu.org)

ويقصد بفاعلية الممارسة المهنية حقيقة مدى مسؤولية الخدمة الاجتماعية ، أي مدى وفاء مهنة الخدمة الاجتماعية بوعودها والتزاماتها تجاه نفسها وتجاه عملائها وتجاه المجتمع الذي تمارس فيه. كما يقصد بفاعلية الممارسة المهنية أيضاً الوصول بالعمل إلى مرحلة أفضل مما كان عليه سابقاً (قبل التدخل المهني)، وذلك عن طريق تحقيق الأهداف العلاجية المخطط لها مسبقاً، واستخدام تقنيات الممارسة المهنية وأساليبها المنطلقة من أطر نظرية وفلسفية منطلقة من، أو متنسقة مع فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية. وضرورة الاعتماد فقط على ما تم التحقق منه تجريبياً أثناء الممارسة المهنية، وم دى تثبتت فاعليته، وعدم اللجوء إلى الاجتهاد في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.¹

¹ سامي بن عبد العزيز الدامغ، الانتقائية النظرية في الخدمة الاجتماعية: مراجعة نقدية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني ماهية الخدمة الاجتماعية

المبحث الأول: مفهوم الخدمة الاجتماعية

المطلب الأول: تعريف الخدمة الاجتماعية

المطلب الثاني: خصائص الخدمة الاجتماعية

المطلب الثالث: أنواع الخدمة الاجتماعية

المبحث الثاني: الأصول الأولى لنشأة الخدمة الاجتماعية

المطلب الأول: الخدمة الاجتماعية عند العرب

المطلب الثاني: الخدمة الاجتماعية عند الغرب

المبحث الثالث: مبادئ ومقوماتها الخدمة الاجتماعية

المطلب الأول: مبادئ الخدمة الاجتماعية

المطلب الثاني: مقومات الخدمة الاجتماعية

الفصل الثاني

ماهية الخدمة الاجتماعية

تمهيد

أعطت الصبغة الانسانية للإنسان بعضا من الصفات التي من خلالها أوجد الكثير من الرؤى التي تتناسق وفطرته التي فطره الله عليها. ومن بين تلك الصفات صفة حب الخير ومريديه ونبذ وكراهية الشر ومرتكبيه، ولعل من بين المحببات التي أعطاها الله الانسان هي خدمة الغير بدون مقابل طلبا للأجر المعنوي دون المادي.

ومن هنا بدأت تبرز الى العلن فكرة الخدمة الاجتماعية والتي استطاع بواسطتها الانسان أن يحدد له مسلكا يرضي به نفسه وفي الوقت ذاته ينفع به غيره. ولعل المتمعن في أبرز ما جاءت به هذه الطريقة (الخدمة الاجتماعية) أنها تبعث على التكاتف والتكامل ما بين أفراد المجتمع وترفع من نسبة التقارب ما بين أطرافه بغض النظر عن ميولاتهم وقناعاتهم الايديولوجية والفكرية والسياسية وحتى الدينية.

اذن ومن هذا الباب سنحاول في هذا الفصل البحث في هذه الظاهرة واعطاء تعريفا لها وذكر خصائصها وكذا طرقها وأساليبها.

المبحث الأول: مفهوم الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية وإن كان الكثير من الناس يسمعون عنها غير أنهم لا يعرفون بالضبط ما هي وما هي خصائصها وما الأهداف المرجوة منها، وكذا أي الأشخاص الذين يمكنهم التعامل وتطبيقها على أرض الواقع هذا كله سنحاول الاجابة عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الخدمة الاجتماعية

ترى الأستاذة هلين ويتمر Helen Witmer وهي إحدى رائدات المهنة، أن الخدمة الاجتماعية طريقة علمية لخدمة الإنسان وهي أيضا نظام يساعد على حل مشكلاته وتنمية قدراته تعمل على مساعدة النظم الأخرى في المجتمع لتحسين قيامها بدورها.

ويتضح من هذا التعريف التأكيد علي أستناد المهنة لقاعدة من المعارف والمهنة العلمية والطرق العلمية وأنها توظف لمساعدة الأفراد من المجتمعات وأيضا لمساعدة النظم الاجتماعية الأخرى إذ تتجاوز مهنة الخدمة مساعدة الأفراد إلى العمل مع النظم والتنظيمات الاجتماعية المختلفة لتحقيق ظروف معيشة أفضل، فهي متعددة الأبعاد، إذ لا بد وأن تعمل كي تستجيب لظروف المجتمع المتغيرة واحتياجات الأفراد المختلفة وتدعيم الأدوار والوظائف المحددة للنظم الاجتماعية.

أما الأستاذ والتر فريد لاندر Walter fified lander فإنه يقدم تعريفا يرى فيه أن "الخدمة الاجتماعية من الخدمات المهنية professional services تقوم على أساس من الحقائق العلمية والمهارة في مجال العلاقات الإنسانية الغرض منها مساعدة الأفراد كأفراد أو في جماعات لتحقيق الرفاهية الشخصية والاجتماعية، والتنمية قدراتهم على توجيه شئونهم

بأنفسهم، وتكون ممارسة هذه الخدمة داخل مؤسسات متصلة بالخدمة الاجتماعية ومتخصصة فيها.¹

-تعريف الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين (1956): مهنة تخصصت في تيسير وتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية، ومن ثم تقع مسئولية العمل الاجتماعي على هذه المهنة، تلك المسئولية التي تصدر عن وظيفتها في المجتمع ومن معارفها المهنية، ويعتبر الأخصائي الاجتماعي مسئولاً بالدرجة الأولى عن الإدراك الواعي للظروف الاجتماعية السائدة بما في ذلك النظم الاجتماعية القائمة واحتياجات المجتمع وموارده الفعلية، والتوقعات المستقبلية وتوجيه نظر المسؤولين من الهيئات الحكومية أو الأهلية أو قادة المجتمع حتى يتعاون المجتمع في تذليل الصعوبات القائمة أو استحداث خدمات جديدة تستجيب لاحتياجات الناس في المجتمع.²

تفصح الخدمة الاجتماعية اليوم عن هويتها بأنها مهنة انتدبت لكي تحمل على أكتافها كل هموم المجتمع، أو باعتبارها مهنة يقع على كاهلها تخفيف الأعباء والأضرار التي تلحق بالفاعلين الاجتماعيين. ومن خلال مهنة الخدمة الاجتماعية فثمة اعتبار أساسي يفرض ذاته يتعلق بالوعي بالأدوات التي تحتاجها من أجل الاضطلاع بأدوارها ووظائفها في المجتمع. إن الوعي بالحاجة الماسة إلى الأدوات المنهجية الملائمة لعمل الخدمة الاجتماعية، يلقي عدم قبول بين العاملين ومعلمي الخدمة الاجتماعية. فالعاملون يهتمون بشكل خاص بالحصول على الوظائف، في الوقت الذي يغضون الطرف عن كون أعمالهم تدخل في إطار الأعمال الملزمة.³

¹ فوزي شرف الدين، الخدمة الاجتماعية تحليل المهنة والجنور، كتاب الالكتروني منشور على موقع مركز التعليم المفتوح، <http://olc.bu.edu.eg/>، تاريخ التحميل 2019/05/01، ص 22-23.

² صابر أحمد عبد الباقي، أسس الخدمة الاجتماعية، نظام التعليم المطور للانتساب، جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية، ص 6.

³ مارتين دايفز وآخرون، علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ترجمة شحاته صيام، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004، ص 95.

فطبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية أنها مهنة ليس لها حدود واضحة، وتتم ممارستها في كل مكان تقريباً يحتاج فيه الأفراد والأسر إلى مساعدة مهنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخدمة الاجتماعية لا تزال في مرحلة تمدد نتيجة تزايد مجالات الممارسة المهنية فيها، الأمر الذي يجعل الأخصائيين الاجتماعيين يجدون أنفسهم يمارسون المهنة بمهام وأدوار لم يتم إعدادهم لها من قبل. ومما لا شك فيه أن ممارسة الخدمة الاجتماعية ليست ممارسة عشوائية، فهي مهنة لها ضوابطها والتي تقوم على فلسفتها ومبادئها وقيمها الخاصة بها. كما أن الممارسة الفعالة لها تتطلب بالضرورة الرجوع إلى الأدبيات الخاصة بها للاستزادة مما يستجد في الحقل ومحاولة التعرف على طرق تدخل مهني مناسبة مع عملاء المهنة ، لذا فإن ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالات جديدة يعد تقدماً من ناحية الممارسة على الناحية البحثية، الأمر الذي يؤدي إلى ندرة الدراسات التي تتناسب مع احتياجات الممارسين المهنيين في تلك المجالات المستحدثة. وهذا بدوره يجعل الممارسين المهنيين في تلك المجالات يسلكون أساليب عشوائية في الممارسة ويعتمدون على طريقة الصواب والخطأ، إذ يجدون أنفسهم مضطرين لتوظيف ما يرونه مناسباً لهم أو لعملائهم من غير إثبات علمي مبني على البراهين، وهو ما يؤدي في النهاية إلى احتمال وجود ممارسة مهنية غير فعالة¹.

المطلب الثاني: خصائص الخدمة الاجتماعية

من بين الخصائص التي تتصف بها الخدمة الاجتماعية نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- 1- الخدمة الاجتماعية مهنة. ويشير مصطلح مهنة إلى أنها ذات نشاط متخصص يعتمد على مجموعة من المقومات (أهداف محددة - إطار من المعرفة العلمية - مهارات مهنية تطبيقية - قيم أخلاقية - مبادئ مهنية - ممارس مهني - مؤسسات لممارسة المهنة - التجديد والابتكار - العمل الفريقي - اعتراف مجتمعي)

¹. سامي بن عبد العزيز الدامغ، الانتقائية النظرية في الخدمة الاجتماعية: مراجعة نقدية، بحث منشور على موقع مدونة الكاتب الدكتور عماد الحديدي، <https://alhadidi.wordpress.com/> تاريخ الاطلاع على الموقع 2019/05/01.

- 1 - للخدمة الاجتماعية ثلاث طرق أساسية (خدمة الفرد - خدمة الجماعة - تنظيم المجتمع) كما أن لها طرق مساعدة (التخطيط الاجتماعي - الإدارة الاجتماعية - البحث).
- 2 - لكل طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية مجموعة من الأساليب الفنية تستخدمها لإحداث التغيير المطلوب
- 3 - تهدف الخدمة الاجتماعية إلى إحداث تغييرات مرغوبة في الأنساق التي تتعامل معها (الفرد - الجماعة - المجتمع) بقصد استثمار أقصى ما لديهم من قدرات وتوظيفها.
- 4 - تمارس الخدمة الاجتماعية من خلال مؤسسات عديدة بعضها أولية (حيث تكون الخدمة الاجتماعية هي الأساس في تقديم الخدمات) وبعضها ثانوية (حيث يتم الخدمة الاجتماعية بمساعدة مهن أخرى لتحقيق أهدافها).
- 5 - تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات عديدة ومن المنتظر ظهور مجالات جديدة حيث أن كفاءة المهنة في المجالات السابقة يسمح باستيعابه في شتى مجالات الممارسة فضلا عن أنها وجدت للمساعدة مما لا يعوق من وجودها في أي مجال من المجالات.
- 6 - يقوم بممارسة هذه المهنة أخصائيو اجتماعيون معدون إعدادا عمليا وعلميا في معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية.
- 7 - مهنة متطورة تنتظر من ممارستها والقائمين عليها المزيد من فرص التحسين.
- 8 - معترف بها مجتمعا في صورة : أ- اطراد إنشاء معاهد وكليات إعداد الأخصائيين . ب- دورها الإيجابي في التدخل في شتى المجالات . ج- تواجدها في جميع مؤسسات المجتمع بجميع صورها الأولية والثانوية . د- تعاونها مع مختلف المهن في المجالات المختلفة.¹

من جهة أخرى يرى آخرون بأنه يمكن حصر الخصائص أيضا فيما يلي:

¹ صابر أحمد عبد الباقي، أسس الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

1 الخدمة الاجتماعية مهنة متخصصة لها كافة حقوق وواجبات الممارسة المهنية لتوافق شروط المهنة.

2 تعتمد المهنة في ممارستها على عنصري العلم و المهارة.

3 -تعمل المهنة في مجالات متعددة كالتب، الأحداث المنحرفين، رعاية المسنين، التعليم، رعاية الشباب...الخ

4 تتفق فلسفة واساليب الخدمة الاجتماعية مع ايدولوجية وثقافة وقيم المجتمع.

5 -الخدمة الاجتماعية مستويات مختلفة من الأهداف (علاجي، وقائي وتنموي) خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية: .

من الممكن تحديد أهم ما يميز الخدمة الاجتماعية على النحو التالي:

1- الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة في إطار نظام الرعاية الاجتماعية للمجتمع.

2- يتوافر للخدمة الاجتماعية مقومات المهنية إلى حد كبير.

3- الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة لتوفير الخدمات للمواطنين.

4- تتميز الخدمة الاجتماعية بخاصية التدخل المهني من خلال جهود الممارسة الميدانية.

5- يمارس الخدمة الاجتماعية متخصصون معدو إعداداً نظرياً وميدانياً، يطلق عليهم مصطلح " الأخصائيون الاجتماعيون ".

6- تفرض إنسانية الخدمة الاجتماعية عليها الالتزام بقيم العدالة والمساواة بين المواطنين.

7- الخدمة الاجتماعية مهنة وسيطة بين المواطنين ومنظمات المجتمع.

8- للخدمة الاجتماعية نظريات للممارسة تقربها من الاعتماد على نفسها في إثراء الجانب المعرفي لها.

9- تمارس الخدمة الاجتماعية من خلال مؤسسات حكومية وأهلية بعضها أولى

والآخر ثانوي.

10- للخدمة الاجتماعية مداخل أيديولوجية: نفسية، نفسية / اجتماعية، إصلاحية، وراдикаلية.

11- للخدمة الاجتماعية أهداف: علاجية، وقائية، وإنشائية.

12- المهارة من العناصر المميزة لممارس الخدمة الاجتماعية، والتي تولدت من العلم والخبرة الميدانية.

13- للخدمة الاجتماعية مؤسسات تعليمية لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين وصقل الممارسون الميدانيون.

14- للخدمة الاجتماعية مؤسسات مدافعة عن المهنة.

15- للخدمة الاجتماعية تكنولوجيا فنية نابغة من ممارساتها الميدانية في صورة نماذج للتدخل المهني.

16- للأخصائيين الاجتماعيين مستويات مهنية تتوقف على: المؤهل الدراسي سنوات الخبرة، خبرة مجال العمل.¹

المطلب الثالث: أنواع الخدمة الاجتماعية

هناك تصنيفات عديدة للخدمات الاجتماعية نذكر منها:

التصنيف الأول: يقسم الخدمات الاجتماعية حسب أهدافها إلى ثلاثة أنواع هي: -

1 - خدمات التنشئة الاجتماعية:

لمساعدة مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل: الأسرة و المدرسة و المسجد و وسائل الإعلام الجماهيرية في القيام بدورها و من أمثلة هذه الخدمات نذكر: برامج توعية و تعليم الوالدين - تخطيط الأسرة - نظام الأسرة البديلة.

¹ ضياء عويد حربي العرنوسي، خصائص الخدمة الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، مقال منشور على موقع جامعة بابل العراق، <http://www.uobabylon.edu.iq/> تاريخ الاطلاع على الموقع 02-05-2019.

2 - خدمات الضبط الاجتماعي:

و ذلك لسلوك بعض الفئات التي يمثل سلوكهم تهديداً لأمن و سلامة المجتمع، ومن أمثلة هذه الخدمات نذكر: الخدمات الموجهة لفئات الأحداث والمسجونين والمدمنين و أطفال الشوارع و جماعات الأقلية.

3 - خدمات إنمائية:

و ذلك من خلال توفير الموارد والفرص والخبرات لتنمية قدرات وموارد ومهارات الناس، ومن أمثلة هذه الخدمات: برامج شغل أوقات الفراغ لدى التلاميذ والطلاب في المدارس والجامعات و في نوادي ومراكز الشباب، وبرامج التدريب المهني للشباب والمرأة والعاطلين حتى يتعلموا بعض الحرف ويشغلون بها، وبرامج محو الأمية التعليمية والوظيفية.

التصنيف الثاني: يقسم الخدمات الاجتماعية حسب مجالات تقديمها إلى عدة أنواع، منها على سبيل المثال:

1. الخدمات الاجتماعية في مجال رعاية الطفولة.
2. الخدمات الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة.
3. الخدمات الاجتماعية في مجال الشباب.
4. الخدمات الاجتماعية في مجال المسنين.
5. الخدمات الاجتماعية في مجال المسجونين.
6. الخدمات الاجتماعية في مجال المعاقين.
7. الخدمات الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية.¹

¹ أنواع الخدمات الاجتماعية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، <https://www.abahe.uk>.

المبحث الثاني: الأصول الأولى لنشأة الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية لها أصول تاريخية جاءت منها ثم انتشرت عبر العالم وكانت بداياتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تطورت الى أن وصلت الى جل بلدان العالم ومنهم العالم العربي.

المطلب الأول: الخدمة الاجتماعية عند العرب

1- مصر

يمكن القول أن مهنة الخدمة الاجتماعية قد نشأت في مصر نتيجة لاحتياج المجتمع المصري لها من ناحية وجهود الشباب المثقف الذي أحس بمشاكل المجتمع وبعض الجاليات الأجنبية من ناحية أخرى.

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل حددت نشأة وتطور المهنة في مصر وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة النشاط التطوعي (قبل عام 1935).

كانت امتدادا للإحسان وفعل الخير من جانب المتطوعين فنشأت محلة الرواد بمدينة القاهرة عام 1930 لخدمة أهالي الحي الموجودة فيه وتوجيه سكانه ليكونوا مواطنين صالحين.

فكر بعض المصلحين في عام 1932 في تكوين جماعة لدراسة النواحي الاجتماعية التي يمكن لمجهوداتهم المحدودة أن تؤثر فيها وكان من نتيجة تلك الدراسة إنشاء نادي لأبناء الشعب ليكون بيئة صالحة يمارس فيها الشباب أنشطة تعود عليهم بالنفع.

المرحلة الثانية: بداية الاهتمام بتعليم الخدمة الاجتماعية (1935-1968).

بدأت جهود الجالية اليونانية في عام 1935 بإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بمدينة الإسكندرية لتعليم الأجانب الذين يعملون في ميادين الرعاية الاجتماعية في مصر ثم توالى إنشاء المعاهد الأهلية والحكومية لتدريس الخدمة الاجتماعية

المرحلة الثالثة (الحالية) الاهتمام بالدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية (1968 حتى الآن).

تم فيها الاهتمام بتخريج متخصصين على مستوى الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراه وتطوير مناهج إعداد الأخصائي الاجتماعي إلى جانب الاعتراف الاجتماعي بالمهنة والاهتمام بعقد المؤتمرات العلمية.

2- الجزائر

وضعت الدولة عدة قوانين تمس هذه الخدمة، منها ما جاء في المادة الخامسة من القانون المتعلق بعلاقات العمل على أنه: "يتمتع العمال بالحقوق الأساسية منها الوقاية الصحية، الأمن، طب العمل...". كما تنص المادة السادسة من نفس القانون على أنه: "يحق للعامل أيضا في إطار علاقة العمل ما يلي: ... التكوين المهني، الترقية في العمل... والخدمة الاجتماعية وكل المنافع المرتبطة بعقد العمل ارتباطا نوعيا"

ومن هنا قامت الدولة الجزائرية بتوفير وتعميم هذه الخدمة في كل المؤسسات و الإدارات و المصانع ليستفيد منها كل العمال بدون استثناء، وفقا لمبدأ العدالة والتوزيع لمحو الفوارق الجهوية، وعدم خلق هوة بين القطاعات، وبين جميع العمال في كامل الأنشطة، فعملت على بناء سكنات وأحياء خاصة بالعمال وذلك في إطار سياسة الإسكان التي انتهجتها الدولة بعد الاستقلال كما اهتمت بتوفير وسائل النقل لصالح العمال الذين تبعد سكناتهم عن مقر العمل للتقليل من التغيب والتأخر عن مواعيد العمل، والقيام بتوفير خدمات صحية وحماية العمال من الأم ارض المختلفة، إضافة إلى خدمات الترفيه، والإطعام... الخ.

كما أعطى القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية للموظف:

-الحق في الحماية الاجتماعية والتقاعد.

-الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.¹

3-تونس

- شهدت تونس لأول مرة دخول الخدمة الإجتماعية كمهنة سنة 1937 عند إلحاق مجموعة من المرشحات الإجتماعيات الفرنسيات لدى فيلق جنود البحرية الفرنسية بمدينة بنزرت. وتزايد عددهن منذ سنة 1944، وكنّ يعملن بأهم المستشفيات بالعاصمة وبنزرت ومنزل بورقيبة، ويتدخلن لفائدة الجالية الفرنسية بالأساس، ولفائدة بعض المواطنين التونسيين عند الإقتضاء.

وتبعا لتفاقم حجم حاجيات التدخل الطبي الإجتماعي لدى التونسيين من رواد المستشفيات وعائلاتهم وعدم إلمام المرشحات الفرنسيات آن ذاك بخصوصيات الواقع المحلي، تم سنة 1945 انتداب مجموعة من المساعدات الاجتماعية (وعددهن 29) وألحقن للعمل مع المرشحات الفرنسيات، الشيء الذي شجع وبياعاز من الإطارات الطبية على إحداث شعبة لتكوين المرشحات الاجتماعية التونسيات بمدرسة « ابن سينا »، وقد ألحقن إثر تخرجهن للعمل أساسا بأكبر المستشفيات والفروع البلدية بتونس العاصمة.

- وفي أواخر الخمسينات، تألفت مجموعة صغرى من التونسيات تكوينا مختصا في الخدمة الاجتماعية بمدرسة « مون روج » بفرنسا. وقد عرف أفراد هذه المجموعة مسارات مهنية مختلفة في مجالات الإدارة والممارسة الميدانية والتكوين التخصصي.

- في سنة 1963، بادر الإتحاد النسائي التونسي بتكوين مجموعة من المنشطات الاجتماعية المتطوعات كلفن بتنفيذ برنامج تربوي وتوعوي وتنقيفي لدى العائلات، وخاصة منها المقيمة ببعض الأحياء المتاخمة لكبرى المدن وبالمناطق الداخلية الحضرية منها والريفية.

¹ لوقليب مروان، بوعمريران يوسف، واقع الخدمات الاجتماعية في الجامعة الجزائرية -البويرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية فرع العلوم الاجتماعية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2014/2015، ص 57-58.

- في سنة 1964، شرعت المدرسة الوطنية للخدمة الاجتماعية بتونس في تكوين المرشدين الاجتماعيين متعددي الإختصاص في مجال الخدمة الإجتماعية مع الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية الذين تخرج أول فوج منهم سنة 1967.

- في فترة ما بين 1971 و 1975، تابعت مجموعة تعد 27 فردا من المرشدين الاجتماعيين تكويننا عاليا بالجامعات الكندية.

- في سنة 1975، توقف تكوين سلك المنشطات الإجتماعيات والمرشدين الإجتماعيين على إثر تحويل المدرسة الوطنية للخدمة الإجتماعية إلى معهد وطني للشغل، وعوضت شعبة المرشدين الاجتماعيين بشعبة المرشدين الاجتماعيين الأول. وانطلق في هذه الفترة تكوين متصرفي الشؤون الإجتماعية.

- في سنة 1982، استؤنف تكوين المرشدين الاجتماعيين بالمدرسة الوطنية للخدمة الاجتماعية بسليانة.

- في سنة 1997، استؤنف تكوين المرشدين الاجتماعيين الأول الحاملين لشهادة تقني سامي للخدمة الإجتماعية بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية.¹

المطلب الثاني: الخدمة الاجتماعية عند الغرب

ارتبط قيام الخدمة الاجتماعية بصورة منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين، وتعتبر البداية الحقيقية للمهنة في سنة 1898م عندما نظم أول برنامج للتدريب عدد من المتطوعين في جمعية تنظيم الإحسان بمدينة نيويورك، وقد تحول البرنامج بعد ذلك كي يصبح أول مدرسة للخدمة الاجتماعية بجامعة Columbia بولاية نيويورك، مع ذلك الحين بدأت مدارس الخدمة الاجتماعية في الظهور،

1 منجي الطيب الوسلاتي، تاريخ مهنة الخدمة الاجتماعية في تونس وأخلاقياتها، مقال منشور على صفحة الجمعية التونسية لمساعدة الصم بمدنين، على الفيسبوك،

[/https://www.facebook.com/170025786434681/posts/366235473480377](https://www.facebook.com/170025786434681/posts/366235473480377)

وعملت على تحديد برامجها وأهدافها الوظيفية ووقعت لنفسها شعار العمل تحت مسمى مهنة جديدة new profession وكرس روادها الأوائل جهودهم في الانشغال بالإصلاح الاجتماعية ومواجهة المشكلات الاجتماعية، ثم عملوا تدريجياً لتحرير أنفسهم من صفة النشاط الذي ارتبطوا به وهو العمل في المؤسسات الخيرية التطوعية وقبلوا المغامرة بالانفصال عن هذه التنظيمات معتمدين على أنفسهم وعلى ما يدفعونه من اشتراكات مالية في مقابل العضوية - لتمويل الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين .

أن تطور مهنة الخدمة الاجتماعية وانتشارها في أمريكا ارتبط أذن بالنمو المتزايد لأنشطة وجهود الرعاية الاجتماعية، وأهمها محاولة التعامل مع مظاهر البؤس والحرمان، ولذلك ارتبطت أصلاً بنظام جمعيات الإحسان واعتباراً من سنة 1910 بدأت بعض الجامعات الأمريكية في تنظيم برنامج تعليمي (مدته عامين دراسيين كاملين)، وسرعان ما ظهرت مدارس أخرى في مدن بوسطن - فيلادلفيا - شيكاغو - نيو اولينز و غيرها من كبرى المدن الأمريكية تشتغل بتعليم الخدمة الاجتماعية.¹

المبحث الثالث: مبادئها ومقوماتها الاجتماعية

المطلب الأول: مبادئ الخدمة الاجتماعية

يجب أن يستخدم أخصائي الجماعة مجموعة من المبادئ في تعامله مع الجماعة على أساس من الفهم والمهارة لخدمة الأفراد والجماعات حيث إن معرفة أخصائي الجماعة لهذه المبادئ وتقبله لها لا يكفي بل يجب أن يفهم ويؤمن بالفلسفة التي تقوم عليها هذه المبادئ حتى يمكنه تحقيق أهداف خدمة الجماعة

وفيما يلي عرض مبسط ومختصر لبعض المبادئ الرئيسية في خدمة الجماعة.

¹ فوزي شرف الدين، الخدمة الاجتماعية تحليل المهنة والجذور، مرجع سبق ذكره، ص 14-17.

1- مبدأ تكوين الجماعة على أساس مرسوم

يقصد بهذا المبدأ أنه عند تكوين الجماعة يتحتم على المسؤولين أن يضعوا تجانس الجماعة موضوع الاعتبار، فيهتموا بالعوامل التي تؤدي إلى هذا التجانس كالسن والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من العوامل، مما يؤدي إلى جعل الجماعة أداة إيجابية لنمو الفرد وإشباع حاجاته وهذا لا يعني ألا تكون هناك فروقا بين أعضاء الجماعة على الإطلاق، وإنما المقصود أن تكون الفروق بسيطة تسمح بالتفاعل الإيجابي البناء وتعمل على الإقلال من الصراع داخل نطاق الجماعة الأمر الذي يساعد أخصائي الجماعة على تأدية دوره المهني.

2- مبدأ الأهداف المحددة

يتوقف تحديد أهداف الجماعة على رغباتها وحاجاتها وقدرتها على ناحية ووظيفة المؤسسة من ناحية أخرى. ولذلك يجب أن توضع هذه الأمور موضع الاعتبار في العمل مع الجماعة وألا يترك الأمر لمجرد الصدفة

3 - مبدأ العمل مع الجماعة لا للجماعة

بمعنى تمكين الأعضاء من العمل لأنفسهم وفق ظروفهم واحتياجاتهم وقدراتهم ويكون دور أخصائي الجماعة هو تهيئة الجو والظروف والإمكانيات التي تتيح لهم فرص التفكير والابتكار معتمدين على أنفسهم.

4-تقبل كل فرد في الجماعة كما هو وتقبل الجماعة كما هي لا كما يحب الأخصائي أن تكون عليها يقصد بذلك أن يدرك أخصائي الجماعة الفروق بين البيئات المختلفة والجماعات المختلفة تبعا لذلك، وأن يدرك أنه من غير الممكن أن يطالب الجماعة التي يعمل معها بخصائص أو مميزات يرى ضرورة توفرها فيها. ولذلك فإن عليه أن يتقبل الجماعة التي يعمل معها في محيط بيئة معينة بما هي.

5- مبدأ التفاعل الجماعي الموجه

لعل التفاعل بين أفراد الجماعة من أهم الأمور التي تساعد على النمو، وتجاوب أخصائي الجماعة لهذا التفاعل على النحو المرغوب فيه يساعد كثيرا في توجيه الجماعة نحو تحقيق أهدافها. ولذا يجب على الأخصائي أن يعمل على زيادة التفاعل بين الأعضاء ولا يتدخل إلا للتوجيه فقط كأن يشجع على مشاركة الأعضاء المنطوبين في نشاط الجماعة، أو يحد من السلوك المرغوب لبضع الأعضاء.

6- مبدأ الديمقراطية وحق تقرير المصير

الديمقراطية لا تعني فقط المفهوم السياسي لها، وإنما يقصد بها أسلوب للحياة يعتمد على الإيمان بقيمة الفرد وحرية إرادية وحقه في اختيار ما يريد أن يقوم به من أفعال بشرط احترام حقوق الغير من ناحية واحترام نظم المجتمع من ناحية أخرى، وهذا هو المقصود من حق تقرير المصير. ولذلك يجب أن يساعد أخصائي الجماعة لتضع قراراتها وتصمم برامجها بنفسها مع تحملها أكبر ما يمكن من المسؤولية في حدود قدراتها واستعداداتها وبحيث تكون هي الرقيب الأول على نفسها. غير أن هذا لا يعني سلبية أخصائي الجماعة، لأنه إلى جانب إتاحة الفرصة للجماعة لتتخذ قراراتها بنفسها يجب عليه أن يتدخل ويستخدم سلطاته لحماية الأعضاء والجماعة ككل إذا ما واجهت مشكلة أو اتخذت قرارا معينا قد يعرضها للمتعاب.¹

المطلب الثاني: مقومات الخدمة الاجتماعية

هناك قاعدة عامة تنطلق منها اهداف التعليم والاعداد المهني للخدمة الاجتماعية، تتألف من ثلاثة اركان هي

1- المعرفة

¹ نظيمة أحمد محمود سرحان، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، سنة النشر 2006، ص 281-282-284.

2- المهارة

3- الاتجاهات.

نأتي على تفصيلها فيما يلي:

(أ) تتألف مخرجات المعرفة من

1- معرفة بتوظيف خصائص الناس والنظم الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها والسلوك الذي يحكم تطور أو تعطل الوظيفة الاجتماعية للفرد والمجتمع.

2- معرفة مراقبه الذات بما يساهم في فهم الناس بمقياس جسمي نفسي اجتماعي.

3- معرفة بالمشاعر التي تختلج في نفوس الناس والمحاولات التي يحاولونها والتصرفات التي يتصرفونها بدافع من تلك المشاعر سواء كانت باتجاه ايجابي او باتجاه سلبي.

4- معرفة بالمجال والحدود التي يجب مراعاتها من اجل المحافظه على العلاقات مع المستفيدين وجميع المتصلين بهم من اسرة وزملاء واصدقاء ومجاورين، او المتعاملين معهم كالمعلمين والأطباء وارياب العمل والموجهين.

ب (تتألف مخرجات المهارة من:

1- مهارة مهنية لتحديد المشكلات الاجتماعية من خلال استخدام الملاحظة وجمع الحقائق والتحليل والتقييم.

2- مهارة الاختبار واعتماد الأولويات للتخطيط ولوضع الاهداف المناسبة والمنطقية والاختيار من بين الاستراتيجيات البديلة للوصول إلى تلك الأهداف.

3- مهارة في استخدام حالات التدخل للخدمة الاجتماعية من خلال معرفة المبادئ واساليب العمل مع الأفراد والعائلات والجماعات والمجتمعات وللتأثير بالتغييرات في الانظمة الاجتماعية والطرق المؤسسية عندما تؤثر تلك الأنظمة سلبيا على المستفيدين.

4 - مهارة في استخدام المعرفة الإقامة واستخدام العلاقات للاستجابة للمستفيدين ومتطلبات النظم الاجتماعية في اطار العمل من اجل حل المشكلات.

5- قدرة على التقدير المناسب للقرارات او الاجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة الاجتماعية ووظائفها بما يطور خدماتها تجاه المستفيدين وعن دور الأخصائي الاجتماعي كممثل للمؤسسة.

6- مقدرة على تغيير النظم اكثر من تعديلها او صيانتها.

7- قابلية للقيادة والمبادرة والمرونة والاطلاع والابداع، لتقود إلى التجربة والابتداع في التطبيق المهني، وبأسلوب العلمي التحليلي المهني لحل المشكلة.

(ج) تتألف مخرجات الاتجاهات من:

1- قيم مهنية وأخلاقية تحكم النشاط المهني.

2- وعي بالذات والاستجابة للآخرين بالعلاقة مع المحتوى الاجتماعي والعاطفي لتنشئة الفرد.

3- وعي اجتماعي واستجابة للحالة الانسانية في مختلف الظروف.¹

¹ فيصل محمود الغرابية، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، دار يافا العلمية للنشر، الطبعة الأولى، سنة النشر 2011، ص 22-23.

الفصل الثالث

المجالس الشعبية البلدية

تمهيد:

المجالس الشعبية البلدية هي نتاج لصوت الشعب فيما يخص محيطه الجغرافي أو الحيز المكاني الذي يعيش فيه، إذن هي المتصرف باسمه في كل ما يخص شؤونه العامة، وهي كذلك الخادم له فيما يخوله القانون لها بحيث يسهر المنتخب البلدي على إيجاد الطرق والوسائل الضرورية التي يتيحها القانون الخاص بالبلدية لكي يرفع من المستوى المعيشي للسكان وكذا النهوض بالتنمية المحلية التي تعتبر من صلب أولويات المجالس الشعبية البلدية.

ولكي نتعرف جيدا على ما تقدمه هذه المجالس كان لا بد علينا قبل ذلك من التطرق الى مفهومها وصورها ثم الانتقال الى التكلم عن لجنة الخدمات الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية واختصاصاتها ثم العلاقة بينها وبين الجانب الاقتصادي للعمال.

كل هذا سنتطرق اليه بإسهاب في هذا الفصل.

أولاً: مفهوم المجالس الشعبية البلدية

1) تعريف المجالس الشعبية البلدية

تنص المادة 15 من دستور 1996 على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية" كما تنص المادة 16 من دستور 1996 على أن: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

وقبل هذا نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون".

- جماعة إقليمية: أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة. - أساسية: أي قاعدية، بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.

- تتمتع بالشخصية المعنوية: أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهبات... إلخ.

- تحدث بموجب قانون: أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون وهذا طبقاً لقاعدة توازي الأشكال، ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية (بالإضافة أو النقصان) بموجب مرسوم تنفيذي.

وتبعا للقانون المدني الجزائري، تعتبر البلدية شخصا اعتباريا، وحسب المادة 50 من نفس القانون فإنها تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان.

إن المبادئ التي أسسها الأمر 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967، المتضمن أول قانون يتعلق بالبلدية وأكدها بانتظام مختلف الدساتير، توجي بتمسك المشرع بضرورة تنظيم البلاد من خلال اعتماد جماعات محلية لامركزية في إطار دولة موحدة تشكل فيها البلدية الخلية الأساسية ويجعل تطبيق هذه المبادئ من البلدية والولاية فضاء للتعبير الديمقراطي، يتم فيه

اتخاذ وتشجيع المبادرات والأعمال المحلية من أجل التكفل بالحاجيات المحلية ذات الأولوية ولغرض تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة وإدارة الخدمات العمومية بصفة خاصة.¹

ويمكن اختصار تعريف المجالس الشعبية البلدية بما يلي:

- البلدية الجزائرية هي مؤسسة دستورية، طبقا للمادة 16 من الدستور (يشكل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية).

- البلدية الجزائرية هي جماعة إقليمية لامركزية.

- البلدية هي خلية أساسية في تنظيم البلاد وهي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة مزودة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

- البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية وتمثل جوهر الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية.

- البلدية هي نقطة التنمية المحلية والاجتماعية والثقافية. وتعمل على إشباع حاجيات المواطنين وتحسين شروط معيشتهم.

وبغية توفير الموارد المالية الضرورية للممارسة المهام في جميع مجالات الاختصاص التي خولها لها القانون، تتوفر البلدية على هياكل وأجهزة.

تتوفر البلدية على:

- هيئة تداولية تدعى المجلس الشعبي البلدي؛

¹ شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2010/2011، ص 15-16.

- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي.¹

2) نشأت المجالس الشعبية البلدية

أولاً: المجالس المحلية قبل الاستقلال (قبل سنة 1962):

لقد خضعت الجزائر لفترات متعاقبة من الاحتلال الأجنبي، حيث استمر الاستعمار العثماني حتى (1830)، السنة التي هزمت فيها فرنسا الأتراك في الجزائر واستمرار الاحتلال الفرنسي للجزائر، حتى يوم 05 جويلية سنة 1962، أين استرجعت الجزائر استقلالها الشامل على كافة التراب الوطني.

وقد تميزت كل حقبة زمنية من الفترات السابقة، بأسلوب معين في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في العهد الفرنسي الذي كان له بالغ الأثر على التنظيم الإداري في الجزائر، خاصة في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة.

لهذا سيتم عرض أهم المراحل التي مر بها التنظيم الإداري في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالمجالس المحلية ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية:

1 - المرحلة الأولى (من سنة 1834 إلى سنة 1847):

بدأت هذه المرحلة مع لائحة عام (1834) التي حاولت تجسيد أسلوب المركزية الشديدة في الإدارة من خلال إنشاء منصب الحاكم العام، الذي يتبع وزارة الحرب الفرنسية ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، حيث يحمل هذا المجلس الصفة الاستشارية.

¹ موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <http://www.interieur.gov.dz>.

2- المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة بصدور قانون 20 ديسمبر 1847، الذي يقضي بضم الجزائر إلى فرنسا باعتبارها ملحقة فرنسية، حيث بدأت فرنسا باتخاذ الإجراءات النقل تطبيق القانون الإداري الفرنسي على الجزائر والذي بموجبه قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات (الجزائر، قسنطينة وهران) وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس الولاية، كما في فرنسا.

2 - المرحلة الثالثة (من سنة 1868 إلى سنة 1962):

في هذه المرحلة قسم البلاد إلى ثلاث محافظات فقط (الجزائر، قسنطينة، وهران) وعين على رأس كل منها محافظا ومجلس محافظة.¹

ثانيا: وضعية البلدية عادة خروج الاستعمار

إن البلدية في سنة 1962 غداة خروج الاستعمار من الجزائر كانت وضعيتها خطيرة جدا، حيث أنها تلقت نفس الأزمة التي تعرضت لها جميع المؤسسات الأخرى، فإما أن تختفي أجهزة البلدية بسبب مغادرة المسؤولين فيها، و إما يجب أن تحل كإجراء إداري.

كما أن مظاهر هذه الأزمة شملت جميع الجوانب التي تتعلق بالحياة المباشرة للمواطن و التي تتكفل بها أساسا البلدية، حيث نجد حوالي ثلاثة ملايين فلاح دون مأوى نتيجة لتهديم قراهم - نحو 8000 قرية مهدامة إبان الحرب التحريرية - و 700 ألف مسجون و معتقل أراضي محروقة و مليوني بطل و تقريبا 4 ملايين محتاج.

حيث خلف الاستعمار وراءه 1535 بلدية في حالة جمود نتيجة للأزمة الشاملة والتي تعدت الجانب البشري و التنظيمي، كما جاء سابقا ووصلت إلى حد العجز المالي نتيجة للإفراط في عملية التوظيف، و ذلك لسد المناصب الشاغرة التي نتجت عن الهجرة الجماعية

¹ محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 136-137-138.

للإطارات من المسيرين و التقنيين - حوالي 100 ألف إطار غادروا مناصبهم - في تلك الفترة.¹

ثالثا: ابتداء من 1967 إلى 1981

كانت بمثابة نتويع لنتائج مداولات الإصلاح الخاصة بالفترة الأولى، وتتميز عن سابقتها بأن تم خلالها إرساء أول تنظيم بلدي في الجزائر بعد استقلالها من خلال أول قانون بلدي.

إن انعدام الإطار القانوني للبلدية إلى غاية سنة 1967 لا يعني انعدامها ككيان على مستوى الواقع التنظيمي المحلي في إطار التنظيم الإداري للدولة ككل، إذ عرفت الجزائر كيانا بلديا تمثل في البلدية الفرنسية التي ورثتها عقب الاستقلال والتي وجدت طبقا للقانون البلدي الفرنسي الصادر شهر أبريل 1884.

أمام الوضع السابق الذكر، وجدت السلطات العليا نفسها آنذاك أمام خيارين أحدهما مر كما يقال أولهما يتمثل إما في اختفاء البلدية من خريطة التنظيم الإداري المحلي في بناء الدولة الجزائرية - على الأقل كمرحلة مؤقتة - وهو خيار لاشك من أن له تداعياته السلبية ونتائجه العكسية في حالة تبنيه، ذلك أنه سيهمش مشاركة المواطنين المحليين وبحرمهم من بناء دولتهم الفتية وذلك بحرمانهم من انتخاب ممثليهم في مجالس شعبية منتخبة ويوحى بأن هناك موقفا يقضي برفض مبدأ الانتخاب، وهو ما من شأنه أن يخلق هوة بين الحاكم والمحكوم، أما ثانيهما فيتمثل في حل تلك البلديات كإجراء إداري أولي، يعقبه تنظيم انتخابات بلدية.

في حقيقة الأمر منذ الوهلة الأولى، كان هناك اتجاه يرمي إلى جعل البلدية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري المحلي الجزائري، وفي هذا الإطار وبغية سد الفراغ وترجمة ذلك

¹ بلعباس بلعباس، اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة، ص 17-18.

الاهتمام، ونتيجة عدم التمكن من إجراء انتخابات بلدية، اتخذت السلطات الحاكمة إجراءات انتقالية.¹

(3)- دور المجالس الشعبية البلدية

هناك مهام للبلدية من الجوانب الاجتماعية، الثقافية، الصحية، البيئة والحضرية بعيدا عن المهام التي تقوم بها البلدية كنشاط إداري أساسي لإصدار الوثائق اللازمة ومسك الملفات الرسمية من أجل إحصاء وتسيير مواردها وحركة وتطور فئتها الاجتماعية وما تعكسه هذه السجلات من تغيرات اجتماعية واقتصادية وغيرها، حيث تخضع كل العمليات الإدارية لإشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وعلى هذا الأساس فإن المهام المختلفة للبلدية بين الإدارية منها أو التقنية والفنية والمرتبطة بتحسين الظروف العامة لعيش مواطنيها يجعل منها النقطة الأولى التي يمكن للأفراد من خلالها المشاركة في تسيير شؤونهم العامة، وتحسين أوضاعهم بمختلف مستوياتها عن طريق من يمثلهم من منتخبين على مستوى المجالس البلدية تتكون المجالس البلدية من جهازين أساسيين هما: جهاز المجلس الشعبي البلدي والذي يشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، ويتكون من هيئتين أساسيتين هما:

- هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي. - وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي. جهاز إداري ينشطه الأمين العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي،

وبهذا فالمجالس البلدية هي جهاز تمثل الدولة على الرغم مما جاءت به القوانين سابقة الذكر، وهو ما ذهب إليه عزمي بشارة بقوله "عندما تشكلت البلديات في الوطن العربي كانت عموما جهاز دولة، أكثر منه اتحادا محليا يقدم خدمات للسكان.

وتشكل هذه المجالس اجان ذات اختصاصات متعددة يرأسها أحد أفراد المجلس البلدي بعضوية آخرين وتمثل جل القطاعات وهي:

¹ شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية-، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

الاقتصاد والمالية والاستثمار. الصحة والنظافة وحماية البيئة. تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية. الري والفلاحة والصيد البحري الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

تسهر هذه الـلجان على ترقية المستويات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي ومما سبق نتجه نحو التعريف المجالس البلدية بأنها جهاز منتخب يتشكل بمبادرة من المواطنين وإشراف من السلطات العمومية، ويتكون من هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي بعضوية نوابه، وهيئة للمداولة تضم جميع المنتخبين المحليين، تسهران على إدارة المصالح العامة للمجتمع المحلي عن طريق مجموعة من اللجان التي تعنى بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والبيئية لحياة أفراده، ويعد القاعدة الأولى للمشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام.¹

4) صور المجالس الشعبية البلدية

4-1 القانون المسير لها

- التنظيم البلدي في ظل الامر 67-24 و التعديلات التي ادخلت عليه

وضع مشروع قانون للبلدية في جوان 1965، وبعد التغيير السياسي الذي حصل في 19 جوان 1965 اهتم المسؤولون الجدد بهذا المشروع، وبعد أن وافقت الحكومة على مشروع قانون البلدية فقد تم نشره في الجريدة الرسمية.

ويعتبر الأمر 67-24 اول قانون صدر لتنظيم البلدية في ظل الجزائر المستقلة. فقد اعطى هذا القانون للبلدية أهمية قصوى، باعتبارها الخلية الأساسية في اللامركزية الاقليمية. ولتجسيد هذا المبدأ فان قانون البلدية الجديد اعطى هذه الأخيرة صلاحيات واسعة، و تمارس

¹ سلطان بلغيث، تمثلات المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية، مجلة الدراسات والبحوث الانسانية، المجلد الثاني، العدد السابع جوان 2018، جامعة العربي التبسي تبسة، ص 142-143-144.

هذه الصلاحيات تحت رقابة وصائية صارمة من قبل ممثل الدولة و معاونه (اي الوالي ورئيس الدائرة).

وقد طرأت على القانون البلدي 67-24 تعديلات بمقتضاها منحت البلدية صلاحيات جديدة تتمثل في الرقابة على كافة الاجهزة الادارية و الاقتصادية و الاجتماعية و التجارية التي تشتغل على المستوى المحلي باستثناء الرقابة على هياكل الحزب الواحد ومصالح العدالة، والجيش و الامن وكذا العمل التربوي، واستمر العمل بهذا القانون الى غاية الغائه بمقتضى القانون 89-213 الذي حل محله.

4-2 البلدية في ظل التعددية السياسية

كان لأحداث اكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر اثارا هامة كان في مقدمتها التحول من النظام الاحادي إلى التعددية السياسية بمقتضى دستور 23 فبراير 1989، وكان ان عرفت القوانين ذات الصلة بالبلدية تغييرات جذرية لكي تتسجم مع المرحلة الجديدة في مقدمتها قانون البلدية و قانون الانتخابات و قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، فكان ان صدر قانون البلدية 90-08 و الذي أقر في مادته 85 ان المجلس الشعبي البلدي يتولى كل الصلاحيات التي تهم شؤون البلدية. صلاحيات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي و ثقافي كنشاطات الصحة والسكن والنظافة والبيئة والاستثمارات.

غير ان تنظيم اول انتخابات محلية تعددية في جوان 1990، والتي انبثقت عنها مجالس محلية سيطرت على اغلبها الجبهة الإسلامية للانقاذ وما تلاها بعد الدور الأول من تشريعات 1991 التي احرز فيها نفس الحزب على اغلبية المقاعد، ادخل الجزائر في ازمة سياسية ادت الى حل هذا الحزب و توقيف المسار الانتخابي ثم اعلان حالة الطوارئ، وكان من نتيجتها حل المجالس الشعبية البلدية و بتصويب محلها مندوبيات تنفيذية مؤقتة.

وتتابعت بعد ذلك المراسيم التنفيذية المكرسة لرقابة الدولة و هيئاتها المركزية و اللامركزية و الساحبة للصلاحيات من الهيئات اللامركزية. ولم تستأنف انتخابات المجالس المحلية الا سنة 1997.

إن مرور أكثر من عقدين على تطبيق النصوص القانونية الخاصة بالبلدية وما افرزته من اختلالات، دفعت بكل الفاعلين في الحياة السياسية في الجزائر من احزاب و منتخبين وحتى الحكومة الى انتقادها و الدعوة الى مراجعتها.

4-3 البلدية في ظل قانون 11-10

نظرا للاختلالات والانسدادات التي عاشتها المجالس الشعبية البلدية وبالتالي تعطيل مصالح المواطنين منها شل التنمية المحلية، صدر القانون الجديد للبلدية التصحيح و وضع حد لهذا الاختلال. و لكن حتى هذا القانون سوف يكون محل مراجعة وبالتالي صدور قانون جديد، حسب تصريحات المسؤولين المركزيين خاصة وقد تزامن ذلك مع التراجع الرهيب في ايرادات البلاد من العملة الصعبة بفعل انهيار اسعار النفط. ومنه تعترم السلطات العليا في البلاد اصدار قانون للبلدية هذه المرة يستدرك النقائص ويمكن البلدية من صلاحيات حقيقية، ومن جباية محلية تقي بمقتضيات التنمية المحلية. فهذا القانون الجديد حل بعض الاشكالات التي طبعت القانون السابق، لكن ما عيب عليه انه لم يتبع بالمراسيم التطبيقية له حيث أبقى على نفس الوضعية السابقة تقريبا ذلك ان المراسيم التطبيقية و اللوائح التنفيذية هي التي تبعث الروح لمواد القانون الجديد وعمل بهذا القانون لفترة تفوق الستة سنوات وتزامن ذلك مع تدهور أسعار النفط و بالتالي تقليص الموارد المالية للدولة وتبعاً له الموارد المالية للبلدية فكان لزاماً على الدولة أن تعيد النظر في المنظومة القانونية للبلدية بما يتيح لها القيام بمتطلبات التنمية المحلية.¹

¹ مباركي محمد الصالح، دور البلدية في تحقيق التنمية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 101-102-103-104.

ثانيا: لجنة الخدمة الاجتماعية في البلدية

1-التعريف والتمويل

حسب المادة 2 من قانون الخدمات الاجتماعية : تعتبر خدمات اجتماعية في مفهوم هذا المرسوم، جميع الأعمال أو الانجازات التي ترمي الى المساهمة في تحسين معيشة العمال ماديا ومعنويا عن طريق تكملة لأجر العمل في شكل خدمات، في مجال الصحة والسكن والثقافة والتسلية وبصفة عامة جميع التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف تسهيل الحياة اليومية للعامل واسرته.¹

المادة 06: تتكفل الهيئة المستخدمة بالمنشآت الأساسية اللازمة لإنشاء الخدمات الاجتماعية و تطويرها, و تجهيز ذلك وتجديده.

المادة 8:" تمول الهيئة المستخدمة صندوق الخدمات الاجتماعية التابع لها بمساهمة سنوية تحسب على أساس نسبة 3% من كتلة الأجور الخام بما في ذلك العلاوات والتعويضات على اختلاف أنواعها اعتمادا على حسابات السنة المنصرمة."

هذه المادة تتممها المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 186/94 الصادر في 1994/07/06 المتمم للمرسوم 179/82 حيث جاءت كالتالي: "تخصص نسبة 3% المقررة في الفقرة أعلاه حسب ما يأتي:

-نسبة 02 % لإنجاز الأعمال المقررة في المادة 3 الفقرة الأولى(الخدمات الاجتماعية).
-نسبة 0.5 % بعنوان المساهمة في الصندوق الوطني للخدمات الاجتماعية في ترقية السكن الاجتماعي للأجراء(الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية المعروف بـ (FNPOS)

-نسبة 0.5 % بعنوان المساهمة في تمويل نظام التقاعد.(الصندوق الوطني للتقاعد)

¹ المادة 2 من المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982 يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها.

يدفع المستخدم مباشرة حصة 0.5 % المقررة في المقطع الثالث أعلاه للهيئة المكلفة بالتقاعد المسبق حسب الكيفيات السارية في مجال الضمان الاجتماعي."

هذه النسبة ألغيت بقرار من رئيس الجمهورية وأضيفت للنسبة 0.5 % السابقة لتدعيم الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية FNPOS لتصبح إجمالي نسبة المساهمة في ترقية السكن الاجتماعي للأجراء هو 01% لجنة الخدمة الاجتماعية في البلدية.¹

2- المهام

المادة 3: تعد الخدمات الاجتماعية التابعة للهيئة المستخدمة مكملة لأعمال الدولة والجماعات المحلية والهيئات المتخصصة، ويتم التكفل بها تطبيقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويمكن القيام بها في المجالات الآتية:

- المساعدة الاجتماعية،
- الخدمات الصحية،
- دور الأمومة ورياض الأطفال،
- الرياضة الجماهيرية،
- أنشطة الثقافة والتسلية،
- الأنشطة الرامية إلى تنمية السياحة الشعبية مثل الجولات، ومراكز الاستجمام، و مراكز الاصطياف، ومراكز الاستراحة العائلية،
- تعاونيات الاستهلاك،

¹ مادة 6 من المرسوم رقم 82-179، مرجع سبق ذكره.

- الأنشطة ذات الطابع الإداري الرامية إلى تسهيل انشاء التعاونيات العقارية في السار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

- مراكز الاستراحة العائلية.

-مراكز الاستجمام.

- مراكز الاصطياف¹.

المادة 4: ينتفع بالخدمات الاجتماعية التي توفرها الهيئة المستخدمة، العمال والمتقاعدون، والأسر التي يتكفلون بها. تستمر أسر العمال المتوفين في الانتفاع بالامتيازات نفسها.²

3- الأدوار

المادة 7: تتولى لجنة الخدمات الاجتماعية ما يأتي:

- تعد برامج العمل الخاصة بالخدمات الاجتماعية داخل الهيئة المستخدمة التي انشئت فيها

- تتابع وتراقب تنفيذ هذه البرامج بواسطة مختلف الأجهزة والهيكل المحدثة لهذا الغرض.

وبهذا الصدد، يكون للجنة الخدمات الاجتماعية على الخصوص المهام الآتية:

- تحمي الاحتياجات فيما يخص الخدمات الاجتماعية وتقر نوع الاعمال الواجب القيام بها

في هذا المجال وأهميتها

- تعد مشروع البرنامج السنوي الخاص بالخدمات الاجتماعية،

- تعد جدولاً للأولويات تبعا للوسائل الموجودة والانجازات اللازمة وتسهر على احترام ذلك،

- تراقب وتقيم دوريا تنفيذ البرامج من طريق هيكل التسيير المعنية وتتخذ، عند الاقتضاء

كل الاجراءات الملائمة للتنفيذ السليم لهذا الغرض،

¹ مادة 3 من المرسوم رقم 82-179، المرجع السابق.

² مادة 4 من المرسوم رقم 82-179، المرجع نفسه.

- تعد التنظيم الداخلي وتصادق عليه.¹

المادة 8: تعد لجنة الخدمات الاجتماعية بالتعاون مع هياكل التسيير، مشروع ميزانية التسيير حسب البرامج المقررة. ويقدم المشروع الهيكل منظمة العمال المعنية لتقديره.

تصادق لجنة الخدمات الاجتماعية على الميزانية النهائية وتسلمها لهيكل التسيير المعني قصد تنفيذها.²

4- القانون الداخلي للجنة الخدمات الاجتماعية للبلدية

4-1 العلاقة المهنية للخدمة الاجتماعية

* أحكام عامة

المادة الأولى : تعد لجنة الخدمات الاجتماعية لبلدية .. هذا.....

النظام الداخلي استنادا لأحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 303/82 المؤرخ في 11/09/1982 المتضمن تسيير الخدمات الاجتماعية قانون .

المادة 2 : يحدد النظام الداخلي القواعد المشتركة والشروط الخاصة لتسيير لجنة الخدمات الاجتماعية لبلدية. طبقا لأحكام المرسوم المذكور أعلاه.

* رئاسة اللجنة

المادة 3 : يتولى رئاسة لجنة الخدمات الاجتماعية لبلدية..... الموظف الرئيس

المنتخب خلال جمعية عامة لعمال بلدية ويمارس سلطاته بصفته ممثلا لجنة الخدمات الاجتماعية للبلدية تحت رقابة الجمعية العامة.

¹ مادة 7 من المرسوم رقم 82-303 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982 يتعلق بتسيير الخدمات الاجتماعية.

² مادة 8 من المرسوم رقم 82-303، المرجع نفسه.

وبهذه الصفة يستدعي الرئيس ال لجنة ويرأس دوراته ويطلع عنه تنفيذ مخطط العمل السنوي وبساعده في مهامه بصفته هيئة تنفيذية مكتب تنفيذي الذين يختارهم من بين موظفي و عمال البلدية.

المادة 4 :يستخلف رئيس اللجنة الذي حصل له مانع مؤكد، بنائيه و في حالة عذر بأحد من أعضاء المكتب التنفيذي.

*رزمة الدورات وجدول أعمالها

المادة 5 :تجتمع لجنة الخدمات الاجتماعية لبلدية..... في دورة عادية كل

شهر بعد إخطار رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنه عقد دورات غير عادية ، عند الحاجة لمعالجة قضايا غير متوقعة أو مرتبطة بتنفيذ المخطط السنوي لا تحتمل انتظار انعقاد دورة عادية مقبلة لمعالجتها.

يلتحق أعضاء المكتب التنفيذي للجنة الخدمات الاجتماعية

لبلدية.الذين ليس لهم مانع بمقر البلدية ، في حال اجتماع

المجلس بقوة القانون ، ويضعون أنفسهم تحت تصرف رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية لبلدية.أو مستخلفه الذي يفتح دورة غير عادية مرتبطة بالأسباب التي دعت إليها ، بعد إخطار رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تختتم اجتماعات اللجنة فور استنفاد جدول أعمالها.

المادة 6 :يحدد جدول الأعمال وتاريخ الاجتماعات رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية

لبلدية.بعد استشارة أعضاء المكتب التنفيذي .

المادة 7 :يعرض جدول الأعمال على المجلس عند افتتاح الاجتماع

للمصادقة عليه، ويمكن إدراج نقاط إضافية في جدول الأعمال بناء على طلب

من الرئيس أو من أغلبية أعضاء المكتب وعند تفصيل جدول الأعمال،
يجب ألاّ يحتوي ركن "مسائل متنوعة" قضايا ذات أهمية كبرى¹.

4-2 اختصاصات الخدمات الاجتماعية

تبعا للمرسوم رقم (82-179) المؤرخ في 15/05/1982 المحدد لمحتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها، المعدل والمتمم فإن الخدمات الاجتماعية هي جميع الأعمال أو الإنجازات التي ترمي إلى المساهمة في تحسين معيشة العمال ماديا ومعنويا عن طريق تكملة أجرة العمل في شكل خدمات يستفيد منها العامل في مجال الصحة والسكن والثقافة والتسليّة، وبصفة عامة جميع التدابير ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف تسيير الحياة اليومية للعامل وأفراد أسرته، وحتى في فترة التقاعد يستفيد المتقاعد وأسرته من الخدمات الاجتماعية كما تستمر الاستفادة بعد وفاة العامل لصالح أسرته.

لعل أهم ما جاء به المشرع الجزائري في تصنيفه للخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها، الخدمات الاجتماعية هي جميع الأعمال أو الإنجازات التي ترمي إلى المساهمة في تحسين معيشة العمال ماديا ومعنويا عن طريق تكملة أجرة العمل في شكل خدمات يستفيد منها العامل في مجال الصحة والسكن والثقافة والتسليّة، وبصفة عامة جميع التدابير ذات الطابع الاجتماعي هي الأعمال والبرامج الرامية إلى ترقية السكن الاجتماعي لصالح العمال الأجراء وكذا تمويل نظام التقاعد المسبق.²

¹ الخدمات الاجتماعية للبلديات، موضوع منشور على موقع الموظف الجزائري، <http://www.mouwazaf-dz.com> تاريخ الاطلاع 2019/05/05.

² مزارى أحلام، المشاركة العمالية في تسيير الهيئة المستخدمة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011/2012، ص 93-94.

ثالثاً: علاقة الخدمة الاجتماعية بالجانب الاقتصادي للعمال

تعمل الخدمة الاجتماعية على تحسين الجانب الاقتصادي المالي للعمال على كثير من الأصعدة نوجزها فيما يلي:

1- الخدمة الصحية:

جاء في المادة الرابعة (4) من القانون رقم 88-07 المؤرخ في 26 جانفي 1988 والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل ما يلي:

يجب أن تكون محلات وأماكن العمل ومحيطها وملحقاتها وتوابعها، بما في ذلك كل أنواع التجهيزات، نظيفة بصورة مستمرة، وان تتوفر فيها شروط الوقاية الصحية الضرورية لصحة العمال. يجب تمكين العمال من ممارسة رياضة الاستراحة ووضع وسائل النظافة الفردية تحت تصرفهم، ولاسيما خزانة الملابس ودورات المياه، والمرشات وتوفير المياه الصالحة للشرب كذا النظافة في المطاعم. وتنص المادة السادسة عشرة (16) من المرسوم التنفيذي رقم 93 - 120 المؤرخ في 15 ماي 1993 المتعلق بتنظيم طب العمل على ما يلي:

يخضع العمال لإجراء فحوص طبية دورية مرتين على الأقل، في السنة وهم:

- العمال المعرضون بشكل خاص للأخطار المهنية.
- العمال المعنيون في مناصب عمل تتطلب مسؤولية خاصة في ميدان الأمن
- العمال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.
- العمال الذين يزيد أعمارهم عن خمس وخمسين (55) سنة.
- المعوقون جسدياً وذوو الأمراض المزمنة.
- النساء الحوامل والأمهات اللاتي بين الأطفال تقل أعمارهم عن سنتين.

كما جاء في المادة 14 من القانون العام للعامل ما يلي: «يهدف طب العمل إلى وقاية صحة العامل في العمل بالحيلولة دون تعرضه لأي وهن بدني أو ذهني، ومراقبة تكيفه مع العمل وحمايته من الأمراض المهنية وحوادث العمل»¹

2- الخدمات والمساعدات المالية:

في كثير من الأحيان ما يحتاج العامل إلى إرشاد أو توجيه أو تبصير بالموازن بين دخله واحتياجاته، وقد يحتاج نتيجة لظروف عارض إلى نوع من العون المادي حتى يعيد توازنه مرة أخرى، وقد نظم القانون أسلوب تمويل مثل من وعاء أموال الغرامات في اللجنة، كما حدد القانون أن يكون التصرف في حصة الغرامات بمعرفة اللجنة من ممثلي الإدارة والعمال، والقواعد المنظمة لهذه المساعدات تختلف من مؤسسة إلى أخرى طبقاً لأوضاعها الاجتماعية".

3- خدمات التكوين والتدريب المهني:

يقصد بالتأهيل المهني التوجيه المهني لكل من نقصت قدرته على العمل والإنتاج، فالتأهيل المهني هو توجيه العامل وتدريبه على العمل ومساعدته على التقدم في عمله. ويهدف التأهيل المهني إلى تحويل الأشخاص العاجزين إلى فئة صالحة للعمل وقادرة على الإنتاج والاعتماد على نفسها، وذلك بعد تأهيلهم واعدادهم نفسياً.

حيث تعمل العملية التدريبية على زيادة مهارات العاملين، وتحسين قدراتهم على الأداء الفعال في إطار مساعدتهم على اكتساب الجديد من المعلومات والأساليب المدعمة لفعالية إنجازهم، فهي بذلك "نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الفرد في عمله"²

¹ جمال بن خالد، الخدمات الاجتماعية العمالية والثقافية التنظيمية في ظل التغيير التنظيمي للمؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، السنة الجامعية 2015/2016، ص 151.

² جمال بن خالد، المرجع نفسه، ص 153.

4- الخدمات التثقيفية والتعليمية:

تشتمل الثقافة العمالية على نشاط تعليمي يستهدف تزويد العمال بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم على قيامهم بأداء واجباتهم كأفراد عاملين منتجين، ولتوعيتهم بالظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى جانب التدريب المخصص على العمل القيادي، إضافة إلى الاهتمام بمحو الأمية.

والخدمات التعليمية والتثقيفية بقدر كونها أدوات لتنمية الإنسان من النواحي العلمية والتعليمية فإنها بالنسبة للعامل تصبح أداة هامة لنموه النفسي والاجتماعي.

وبالتالي فإن للخدمات الاجتماعية في هذا المجال دور هام في تعليم العمال وتثقيفهم، مع تزويدهم بالمعارف الأساسية والمعلومات المرتبطة بما يدور في مجتمعهم الصغير (مجتمع البلدية) ومجتمعهم الكبير (خارج البلدية)، وأهم مصادر هذا التعلم والتثقيف ما يلي: - المحاضرات والندوات والمناظرات لتزويد العاملين بالمعارف والحقائق التي تتعلق بالعمل والإنتاج، والمشاكل التي تصادفهم وكيفية التغلب عليها.

- الإذاعة المحلية وذلك لتقديم المعلومات والموضوع الهام ونشر الثقافة.

- المكتبة وتهدف إلى تزويد العاملين بالمهارات الفنية، علاوة على تنوير الأذهان على الموضوعات التي تتصل بحياتهم وحيات مجتمعاتهم.

- الفصول الدراسية، وتتمثل في فتح الدراسة لإتاحة الفرصة للعاملين على النهوض بمستواهم التعليمي.

- الهوايات التي تهدف إلى معاونة العاملين على ترقية مشاعرهم وشغل أوقات فراغهم بصورة مثمرة.

- المنشورات والمطبوعات، وذلك لإعلام الجماهير الخارجية بهدف المنشأة ودورها في الإنتاج والمساهمة في التنمية.¹

5- خدمات التأمين الاجتماعي:

إن الضمان الاجتماعي يقوم بدور إعلامي إحصائي على الأُسعدة الصحية والسكانية والاقتصادية حيث أن جمع المعلومات يسمح بتشجيع الأبحاث في العديد من الدول، كما أنه يعتبر عملاً تشريعيًا بشكل أساسي يشمل العديد من المفاهيم كالبطالة أو العجز والمرض، والشيخوخة وأُسرة العامل وغيرها، ولهذا فالعامل قد يتعرض في حياته المهنية إلى مخاطر تؤثر على حياته، النفسية والجسدية، كما أن مجموعة من العائلة هي الأخرى تبدو معرضة لتأثيرات المؤسسة، لأنها تظهر في الحالة الطبيعية التضامن الذي يريد أن يحركه الضمان الاجتماعي على صعيد أوسع، فهو يعتبر الأسرة كوحدة قائمة لها خصائصها وحقوقها. ولهذا راعى المشرع الجزائري هذه الناحية وأقر لها تشريعات تضمن حقوقها للعامل، تتمثل في اشتراكه في نظام الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وذلك كحل أمثل لهذه المشكلة التي تهدد العامل خاصة أثناء عجزه أو مرضه أو موته أو تسريحه.

حيث نصت المادة التاسعة (09) من القانون العام للعامل على: « تؤمن الدولة الحماية الاجتماعية للعامل والأسرة التي قد تكون في كفالتة من آثار الشيخوخة، والمرضى وحوادث العمل والوفاة». وعليه فالضمان الاجتماعي يقوم على جملة من التشريعات حول التأمينات الاجتماعية، وحوادث العمل، والتعويضات العائلية بهدف خلق إطار واسع من الخدمة العامة وتثبيت شروط عملها بشكل دقيق.

6- الخدمة السكنية:

لقد سعت الدولة الجزائرية جاهدة إلى توفير جميع الخدمات الاجتماعية التي من شأنها أن تساعد العامل على أداء عمله على أكمل وجه، ومنها مجالات الخدمة السكنية، حيث

¹ جمال بن خالد، المرجع نفسه، ص155.

أصدرت عدة تشريعات خاصة ببناء أحياء سكنية للعمال بالقرب من أماكن عملهم، ومن بين النصوص القانونية الدالة على ذلك ما يلي: جاء في الميثاق الوطني ما يلي: «إن إنجاز مجموعة سكنية في نطاق المعامل المبنية يمكن للعامل من الإقامة على مقربة من مكان العمل».

وجاء في المادة 152 من القانون الأساسي للعامل: «أنه في حالة مرض العامل أو عجزه أو إحالته على التقاعد فإن حقه في البقاء في الأماكن، أو في سكن لائق يضمنه القانون، ويستفيد من هذا الحق في حالة وفاة العامل الأشخاص الذين يتكفلهم العامل شرعا ويستثنى من مجال تطبيق الحق في البقاء في الأماكن والمسكن الوظيفية المرتبطة بسير الخدمة، وذلك وفقا للتحديد الوارد في التنظيم المعمول به»¹

¹ جمال بن خالد، المرجع نفسه، ص 156-157.

الفصل الرابع الدراسة الميدانية

المبحث الأول: مدخل الدراسة الميدانية

مناهج الدراسة

أدوات الدراسة

الاطار الزماني والمكاني للدراسة

المبحث الثاني: نبذة عن مؤسسة بلدية سد رحال نموذجاً

نبذة تاريخية

-السياحة

-أصل السكان

الهيكل التنظيمية للبلدية

تشكيل المجالس (توصيف احوال)

نموذج عن تسيير المداولات والشؤون الاجتماعية للبلدية

المبحث الثالث: تحليل المحتوى

-صب النتائج على المجموع

-النتائج

-التوصيات

-الخاتمة

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

لكي يتضح لنا جيدا دور الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة في التنمية كان لا بد لنا من إجراء دراسة ميدانية على ذلك، وهو ما كان حقيقة حيث استطعنا أن نجد لنا مكان لإجرائها وهي بلدية سد رحال.

حيث كان بمقدورنا أن نتحدث الى بعض المسؤولين في بلدية سد رحال وأخذ معلومات قيمة منهم عن سير العمل الاداري والاجتماعي في كامل الرقعة الجغرافية التابعة للبلدية، وبالإضافة الى ذلك فقد استطعنا أيضا أن نلتقي ببعض المشرفين على لجنة الخدمات الاجتماعية لبلدية سد رحال والاستفادة من المعلومات التي زدونا بها عن السير والاطار العام الذي تتميز به اللجنة داخل البلدية وبالأخص لدى العمال والموظفين والمواطنين العاديين في البلدية.

المبحث الأول: مدخل الدراسة الميدانية

- مناهج الدراسة

الباحث دائما مضطر عند القيام بأي بحث وفي أي مجال كان أن يستخدم في تفسيره وتحليله لموضوعه منهجا أو مناهج تعمل على تقريب وجهة نظره للقارئ أو المنتبغ لأبحاثه، لأنه من غير المعقول أن يصل باحث الى مبتغاه دون أن يسير وفق خطة معينة ومنهجا واضح.

وبما أن موضوع الدراسة هو الخدمة الاجتماعية للمجالس الشعبية البلدية ودورها في التنمية فإنه كان واجبا ومفروضا علينا أن نستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في دراسة الظاهرة من كل جوانبها فمن جهة يعطينا الوصف الدقيق لهذه الظاهرة ومن جهة أخرى يمنحنا القدرة على تحليلها واستخلاص النتائج المرجوة من دراسة الظاهرة.

- أدوات الدراسة

إن فهم الموضوع والإحاطة به يتطلب مجموعة من المعلومات والمعارف حول الظاهرة موضوع الدراسة لذا يحتاج الباحث إلى البيانات المختلفة لإتمام بحثه وله أن يختار الأدوات المناسبة لجمع البيانات سواء كانت أولية أو ثانوية علما أنه يوجد العديد من الأدوات لجمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، تحليل المحتوى) والتي يمكن للباحث أن يختار منها ما يناسب بحثه كما يمكنه أيضا أن يستخدم أكثر من طريقة في آن واحد¹.

وفي هذه الدراسة تم اختيار الأدوات التالية:

أ- الاستبيان:

يوجد عديد من التعريفات التي وضعها الخبراء للاستبيان في البحث العلمي، ومن أبرزها ما يلي:

¹ موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصب للناشر الجزائر، 2004، ص 298.

- يعرف البعض الاستبيان على أنه: "قائمة من الأسئلة تعبر عما يرغب الباحث العلمي في معرفته عن طريق عينة الدراسة، حيث يقوم بعرض قائمة الاستبيان على المفحوصين للإجابة عنها، وتوفير المادة العلمية الخام للباحث العلمي، وبعد ذلك يتم تبويبها وتصنيفها، ومن ثم استخدام الوسائل الإحصائية لتحليلها بدقة، والوصول إلى النتائج النهائية للبحث العلمي".
 - وعرف البعض الآخر الاستبيان على أنه: "الأسئلة النصية التي يدونها الباحث العلمي، للتعرف على معتقدات أو آراء أو توجهات مجموعة من الأفراد، والاستفادة منها في تنفيذ البحث العلمي بشكل إيجابي".
 - وعرف آخرون الاستبيان على أنه: "المؤشرات التي تسهم في التعرف على أبعاد المشكلة العلمية؛ من خلال عملية استقصاء ميداني على مجموعة من الأفراد"¹.
- ولاستقاء الموضوع حقه فقد اعتمدنا على هذه الأداة في أخذ المعلومات الخاصة بالموضوع وهذا عبر الفرضيات التي طرحت والمؤشرات.
- ومن هذا الباب فقد مكنا الاستبيان من الحصول على البيانات المقننة من الأمور التي جهلناها أو كان لنا فيها تساؤلات عليها من خلال الفرضيات التي طرحت.
- ولقد تمت الدراسة الاستطلاعية بداية من يوم 2019/02/22 وذلك على مستوى بلدية سد رجال حيث تمت الزيارة لمعظم المصالح الموجودة، وبعد تحديد الفرضية العامة والجزئية تمت على أساسها وضع الاستمارة.

ب- الملاحظة:

تعتبر أداة من أدوات جمع البيانات ومن الصعب أن نتصور دراسة جادة للسلوك الاجتماعي لا تلعب فيها الملاحظة دورا هاما ومما يزيد من أهمية الملاحظة أنها يمكن أن تستخدم في جميع البحوث الاجتماعية والكشفية والوصفية والتجريبية.

¹ الاستبيان وأنواعه في البحث العلمي، موقع مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية،

https://www.mobt3ath.com تاريخ الاطلاع 2019/05/09.

و تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصائيات الرسمية أو التقارير أو التجربة.¹

وفي فترة النزول إلى الميدان لاحظت وجود علاقات غير رسمية بين العمال ووجود إتصالات بين مختلف الوحدات التنظيمية، حيث أنه كان فيها تعاون بين أعضاء لجنة الخدمات الاجتماعية وبين العمال في البلدية ووجود علاقات حسنة بين العمال وبين العمال و الرئيس، ووجود إنسجام بين الزملاء، ولا وجود لخلافات بين العمال.

ج-مجتمع البحث

إن أول ما يفكر به الباحث عند اختياره لعينة، هو التعرف على مجتمع البحث الذي هو موضوع اهتمام الباحث، وعندما نتحدث عن "مجموع العناصر التي له خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي"²

وقد قمنا باختيار عمال بلدية سد رحال وهذه الأخيرة تحتوي على عدة مصالح وعمالها.

د-العينة

العينة هي عدد من المفردات التي تم أخذها من مجتمع البحث، والمفروض أخذه بطريقة سليمة وبطريقة ممثلة لمجتمع البحث بحيث تعبر عنه وعن معالمه أو خصائصه الرئيسية. ويقصد بأسلوب العينة أخذ جزء وليس كل المجتمع، أي جمع البيانات من بعض مفردات المجتمع. ويمكن تحديد مميزات أسلوب العينة (وهي عكس أسلوب الحصر الشامل) كما يلي:

¹ رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004، ص14

² موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سبق ذكره، ص29

- 1- ذات تكاليف معقولة إذا ما تم مقارنتها بأسلوب الحصر الشامل.
 - 2- يوفر كثير من الوقت.
 - 3- لا يحتاج إلى كثير من الباحثين.
 - 4- لا يحتاج إلى مجهود كبير في جمع البيانات وتحليلها.
 - 5- نتائج بحوث العينات تظهر أو تتاح بعد فترة زمنية معقولة.
 - 6- الأسلوب الوحيد الممكن في كثير من العمليات مثل مراقبة جودة الإنتاج الصناعي أو الزراعي، أو مثل دراسة رأي أو اتجاهات الناس تجاه جهاز الشرطة.¹
- وتعتبر كذلك مجموعة جزئية متميزة من مجتمع الدراسة وفق إجراءات وأساليب محددة. ويقصد بها كذلك "النماذج المادية أو البشرية التي تسحب من المجتمع الكلي وفقا لشروط وضوابط علمية على أن تحمل هذه النماذج مواصفات الكل وتمثله". وغالبا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على دراسة جميع مفردات البحث علاوة أن دراسة المجتمع ككل قد تكون مضيعة للوقت وتبيدا للجهد والمال بغير مبرر ما دامت طريقة العينة تغني عن البحث الشامل.²

- الاطار الزماني والمكاني للدراسة

أ- المجال المكاني:

طبقا لدراستنا على مستوى بلدية سد رحال والتي تقع بوسط المدينة.

¹ مدحت محمد أبو النصر، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 161.

² بابا حنيني محمد فؤاد، التنظيم غير الرسمي وتحقيق التعاون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الميدان علوم اجتماعية، الفرع علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع وديموغرافيا، جامعة قاصدي مرياح، السنة الجامعية 2013/2014، ص 25.

ب - المجال البشري:

شمل المجال البشري دراسة على مجموع الموظفين بالبلدية وبالتحديد الموجودين في المقر الرئيسي فقط على اعتبار أنهم هم المجموعة الكبيرة من التعداد الإجمالي.

ج - المجال الزمني: انقسمت الدراسة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: بدأت بالزيارات الاستعلامية أي منذ الشروع في جمع المعلومات الأولية حول التنظيم غير الرسمي وتحقيق التعاون داخل البلدية في شهر فيفري 2019، حيث قمنا بزيارة مقر البلدية المتواجد بوسط البلدية.

المرحلة الثانية: تم توزيع الاستمارة على ثلاثة أساتذة بغرض بيان صحة أبعاد الدراسة والحصول على بيان أكثر دقة وبعد القيام بعملية التدقيق للاستمارات قمنا بوضوح استمارة، وكان النزول الفعلي إلى الميدان لتوزيع الاستمارات على عمال وموظفي البلدية وكان ذلك يوم 2019/03/03 وقد قمت بعملية جمع الاستمارات في 2019/03/25 وبعدها مباشرة شرعت في عملية تبويب البيانات وتحليلها.

المبحث الثاني: نبذة عن مؤسسة بلدية سد رحال نموذجاً

- نبذة تاريخية

توجد بلدية سد الرحال بدائرة مسعد ولاية الجلفة تحدها شمالاً بلدية تعضيمت التابعة ادارياً لعين الابل وشرقاً بلدية لدول وغرباً بلدية قصر الحيران بولاية الأغواط وجنوباً بلدية قطارة. وهي بلدية تعدادها السكاني حوالي 19000 نسمة يمارس رعي الماعز والابل.

تحتوي على أراضي خصبة ومساحات شاسعة وكذا ثروة حيوانية لا يستهان بها قرابة 4000 رأس من الماشية¹.

-السياحة

تتميز بلدية سد رحال بمناطق سياحية ساحرة المتمثلة في منطقة "الفج السياحية" وتزخر منطقة "الفج" بمناطق طبيعية خلابة سرعان من تسحر زائرها من واحات نخيل ومياه جارئة تستمد مصدرها من منبع "الفج".

وتعرف المنطقة توافداً كبيراً للسياح وزوار من منطقة "سد الرحال" وجنوب ولاية الجلفة وكذا من بعض بلديات ولاية الأغواط في حين تمنح هذه المنطقة فرص استثمار ضخمة في المجال السياحي.

-أصل السكان

توجد بلدية سد رحال بولاية الجلفة. هي بلدية معروفة بكرم أهلها ويسكنها عرش اولاد يحي بن سالم الذي يتكون من اربع عروش صغيرة وهي اولاد جنيدي اولاد عيشي اولاد بوزيد اولاد جحيش

¹ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>

- الهياكل التنظيمية للبلدية

للبلدية عدة مصالح لكل منها مجال تخصصها كل هذه المصالح تعمل للتسيير الحسن للبلدية وهي:

1- المجلس الشعبي البلدي:

المجلس الشعبي البلدي هو جماعة منتخبة لمدة خمسة سنوات من طرف المواطنين المقيمين بالبلدية لتسيير البلدية بالسهر على مصالح السكان، واقتراح مشاريع تنمية على لجانه المختلفة.

2- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

جاء في المادة 48 من قانون البلدية: (يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي يتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن النتائج الاقتراح يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي).
إن قانون البلدية لم يشر إلى طريقة اختيار الرئيس مكتفيا بذكر من لهم حق الاختيار وهذا خلافا لقانون الولاية الذي أشار صراحة لطريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي الولائي الأغلبية المطلقة والا يكفي بأغلبية نسبية في دورة ثانية فإن تساوت الأصوات تسند الرئاسة إلى الأكبر في الأعضاء سنا.

قد جاء قانون البلدية أكثر دقة حينما أوجب تنصيب الرئيس في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام التالية لإعلان الانتخابات المحلية، وقد أصاب المشرع باعتقادنا إلى أبعد الحدود عند إقراره لهذا الحكم حرصا منه على الإسراع في عملية هيكلة البلديات بشريا لمزاولة أعمالها التي لها صلة مباشرة بالجمهور.

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الاختصاص حيث يمثل البلدية تارة ويمثل ويعمل لحساب الدولة تارة أخرى.

وتنتهي مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي بحالة الوفاة وانتهاء مدة العهدة (5 سنوات)
وتنتهي مهامه للأسباب نفسها التي تنتهي بها مهام باقي أعضاء المجلس والمتمثلة في
الإقالة والاستقالة والإقصاء.

3- الأمانة العامة:

إن وظيفة أمين عام للبلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني والتعيين فيها
يكون حسب الشروط المنصوص عليها في المرسومين التنفيذي رقم 91-26 و رقم 91-27
المؤرخين في 1991/02/02 وفيما يخص صلاحيات الأمين العام للبلدية تنص المادة
119 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ما يلي: (يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة
رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي:

- جميع مسائل الإدارة العامة.
- القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- القيام بتنفيذ المداولات.
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على
سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة.
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها - ممارسة السلطة
السلمية على موظفي البلدية.

4- المصالح التقنية للبلدية:

تلعب المصالح التقنية البلدية دورا هاما خاصة أن البلدية تلعب دورا أساسيا في تجسيد
المخططات الإنمائية للبلدية وإنجاز المدارس... فوجود المهندسين المعماريين وكذلك الأطباء

البيطرين يساعدها على تحسين السير لمختلف النشاطات البلدية سواء في قطاع الصحة أو في قطاع الإنجاز أو في ميدان التعمير والبناء.

5- مهام ووظائف بلدية سد رحال:

حسب ما تحصلنا عليه من معلومات من مصلحة تسير الموارد البشرية تكمن مهام البلدية في: - تخطيط البلدة والشوارع: تخطيط البلدة وفتح الشوارع وإلغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعبيدها وإنشاء أرصفتها، وصيانتها وتنظيفها وإنارتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها، ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.

- رخص البناء: مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وتغيير أشكالها وتركيب مصاعد كهربائية فيها واعطاء رخص الإجراء هذه الأعمال، وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها الى مساحة الأرض المراد إنشاؤها عليها وضمان توفر الشروط الصحية فيها.

- المجاري: تصريف مياه الأمطار وإنشاء المراحيض والمرافق الصحية وإدارتها ومراقبتها. - الأسواق العامة: تنظيم الأسواق العامة وإنشاؤها وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها أو حظر بيعها خارجها.

- الحرف والصناعات: تنظم الحرف والصناعات وتعيين أحياء خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة.

- وسائل النقل البري ووسائله: إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلديات ومراقبتها.

- المحلات العامة: مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي و الحانات و المراقص والملاعب، ودور التمثيل والسينما والملاهي العامة الأخرى وتنظيمها، وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح وإستيفاء رسوم على بيع تذاكرها.

- تشكيل المجالس (توصيف الحال)

يجتمع المجلس إلزاميا في دورة عادية كل ثلاثة أشهر ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية في كل مرة تتطلب فيها الشؤون البلدية ذلك سواء بدعوة من الرئيس أو بطلب من الوالي أو من ثلث عدد الأعضاء، وقد يجتمع في دورات أخرى طارئة حسب الظروف والمستجدات يعد المخطط التتموي للبلدية ويحضر ويصوت على ميزانيتها السنوية.

وتكون جلسات المجلس علنية وهذا يعني إمكانيات حضور المواطنين لجلسات المجلس وفي هذا الصدد فإن رؤساء البلديات ملزمون بأخذ كل الإجراءات من أجل تخصيص أماكن ملائمة داخل قاعة المداولات غير أن هذا الحضور لا يعطي الحق بالتدخل في النقاش والتداول.

ويمكن كذلك للمجلس أن يقرر المداولة في جلسة مغلقة ويتولى الرئيس حسن سير المداولات.

ورجوعا للمواد من 41 إلى 45 من قانون البلدية نجد المشرع على غرار قانون الولاية وضع تقسيما رباعيا للمداولات مداولات تتفد وأخرى تحتاج الى مصادقة صريحة وثالثة باطلة بطلانا مطلق ورابعة باطلة بطلانا نسبيا.

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات ولاختصاصات الموكلة للهيئات المحلية، وخاصة البلدية بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدولة.

يحدد القانون البلدي صلاحيات البلدية وهي الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولات.

وهذا الأخير يمارس الصلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم لعل أهمها في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تتموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين

الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية، وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية.

ومن جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول، وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية، وخضوع هذه العمليات الترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون.

- نموذج عن تسيير المداورات والشؤون الاجتماعية للبلدية

المادة 01: يهدف هذا القرار إلى تحديد كفاءات تسيير الخدمات الاجتماعية داخل البلدية

المادة 02: تقوم بتسيير الخدمات الاجتماعية بصفة مشتركة الهيئات والهياكل المنشأة خصيصا لهذا الغرض.

المادة 03: تتمثل الهيئات في لجان الخدمات الاجتماعية المنشأة على مستوى البلدية.

المادة 04: تتمثل الهياكل في هياكل التسيير المالي للخدمات الاجتماعية المنشأة لدى لجنة للخدمات الاجتماعية.

المادة 05: ينتفع من الخدمات الاجتماعية عمال ومتقاعدي البلدية بالإضافة إلى الأسر التي يتكفون بها.

سير العمل:

المادة 18: تنتخب اللجنة الوطنية من بين أعضائها خلال أول اجتماع لها رئيس ونائب رئيس ليساعده ويخلفه في حالة وقوع مانع له.

المادة 19: تعقد اللجنة الوطنية جلسة عادية واحدة كل شهر بناء على دعوة من رئيسها

ويمكنها أن تجتمع في جلسة طارئة كلما يطلب ذلك أي عمل يدخل في اختصاصها بناء على دعوة من رئيسها أو بمبادرة من 3/2 أعضائها الدائمين .

المادة 20: يحدد رئيس اللجنة الوطنية جدول أعمال جلسات اللجنة .

المادة 21: ترسل الدعوات لأعضاء اللجنة مرفوقة بجدول الأعمال قبل 08 أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الإجتماع.

المادة 23: تتداول اللجنة الوطنية بصفة قانونية إذا حضر أغلب أعضائها، وتتم دعوة أعضاء اللجنة للحضور في اجتماع ثان يعقد اجباريا في مدة أقصاها 08 أيام إذا لم يتحقق النصاب.

تتداول اللجنة الوطنية بصفة قانونية في هذا الإجتماع الثاني مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 24: تتخذ قرارات اللجنة الوطنية بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو الفاصل.

المادة 25: لا يمكن للأعضاء الإضافيين أن يشاركوا في أشغال اللجنة إلا بصفة استشارية بخلاف إذا كانوا يخلفون أعضاء دائمين.

المادة 26: يحرر محضر بعد كل جلسة اللجنة الوطنية يوقعه رئيس اللجنة وكاتب الجلسة ويبلغ لرئيس البلدية.

المادة 27: تبلغ الإدارة المركزية إلى اللجنة الوطنية كل الوثائق اللازمة لقيام اللجنة بالمهمة والاختصاصات الموكلة إليها، كما تعطيها كل التوضيحات اللازمة لأشغالها .

المادة 28: على الإدارة أن تمنح أعضاء اللجنة الوطنية كل التسهيلات اللازمة للممارسة مهامهم في ذلك استعمال المحلات.

المادة 29: يمكن للجنة أن تستمع بصفة استشارية إلى كل شخص تراه ذا كفاءة في ميدان الخدمات الاجتماعية.

المادة 31: تعد اللجنة الوطنية عند انتهاء كل سنة حصيلة نشاطاتها ويجب أن تبين فيها ما

يلي:

- . جدول تنفيذ البرامج والمشاريع المقررة
- . التقرير المالي عن تنفيذ الميزانية السنوية
- . الملاحظات اللازمة والإقتراحات المحتملة.¹

¹ العابد الكنتي، كل ما يجب أن تعرفه عن الخدمات الاجتماعية، موقع منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب، <https://www.djelfa.info/vb>، تاريخ الاطلاع 2019/05/09.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى

بعد أن قمنا بجمع الاستثمارات بدأنا في تحليلها وهذا مستعينين بالمنهج المتبعة في ذلك ووفق الخطة والفرضيات المرسومة من قبل.

(1) صب النتائج على المجموع**- تحديد حجم العينة**

يتكون مجتمع البحث من 101 موظف وعامل مقسمين كما يلي:

رؤساء المصالح 06

موظفين إداريين 41

موظفين تقنيين 15

عمال عاديين 29

عمال نظافة 10

المجموع 101

- جدول رقم (01): يبين أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة %	التكرار	الجنس
61.53	32	ذكر
38.46	20	أنثي
100	52	المجموع

يمثل الجدول رقم (01) توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الجنس حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلت لدى فئة الذكور و التي قدرت ب 61.53 % في حين سجلت نسبة 38.46% لدى فئة الإناث. يتضح لنا من هذا الجدول أن النسب متفاوتة بين الجنسين الا أن هذا التفاوت لا يعكس أي تفرقة بين الجنسين أو تفضيل جنس على آخر.

- جدول رقم (02): يوضح لنا الحالة العائلية لأفراد العينة.

النسبة %	التكرار	الحالة العائلية
48.07	25	أعزب
51.92	27	متزوج
100	52	المجموع

يمثل الجدول رقم (02) توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الحالة العائلية، حيث نسجل نسبة مرتفعة لفئة المتزوجين و التي قدرت ب 51.92 % متبوعة بنسبة 48.07% والتي سجلت لدى فئة العزاب، في حين لم يتم تسجيل أي حالة لفئتي أرمل ومطلق، يمكن إرجاع إرتفاع نسبة الزواج لدى العينة المدروسة إلى أن أغلب أفراد العينة في سن الزواج كما هو موضح في الجدول رقم (03).

جدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن.

النسبة %	التكرار	فئات السن
46.15	24	35-25
36.53	19	45-35
13.46	07	55-45
03.84	02	55 فما فوق
100	52	المجموع

يمثل الجدول رقم (03) توزيع أفراد العينة المدروسة حسب السن، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة قدرت ب 46.15 % التي سجلت عند الفئة العمرية 35-25، تليها الفئة العمرية 45-36 وذلك بنسبة قدرت ب 36.53% متبوعة بالفئة العمرية بنسبة 13.46 % التي سجلت لدى الفئة العمرية 55-46، في حين تم تسجيل أدنى نسبة لدى الفئة التي يزيد عمرها عن 56 سنة وذلك بنسبة قدرت ب 3.84 %.

يتضح من خلال هذا الجدول أغلب أفراد العينة في فئة 35-25 تم توظيفهم حديثاً باعتبار الكلية حديثة المنشأ.

*نتائج الدراسة

-جدول رقم (04): يوضح لنا مدى علم أفراد العينة بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية في البلدية.

النسبة %	التكرار	العلم بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية
86.53	45	يعلم
13.46	07	لا يعلم
100	52	المجموع

يبين الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب علمهم بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية من عدمه، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة هي 86.53% و هي تمثل الفئة التي على علم بوجود هذا المكتب وتليها نسبة 13.46% من مجموع أفراد العينة المدروسة الذين ليسوا على علم بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية. من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب العمال والموظفين يعلمون بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية.

- جدول رقم (05): يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في البلدية.

النسبة	التكرار	الاستفادة من الخدمات الاجتماعية
60	27	استفدت
40	18	لم أستفد
100	45	المجموع

يبين الجدول رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب استفادتهم من الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف المكتب، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة هي 60 % و هي تمثل الفئة التي استفادت من الخدمات و تليها نسبة 40 % من مجموع أفراد العينة المدروسة الذين لم يستفيدوا من الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف المكتب على مستوى البلدية.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب العمال استفادوا من الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية.

-جدول رقم (06): يوضح إعلام مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة للخدمات التي يتوفر عليها المكتب بصفة دورية:

النسبة %	التكرار	الإعلام بصفة دورية عن الخدمات الاجتماعية المتوفرة
17.30	09	يتم الإعلام
82.69	43	لا يتم الإعلام
100	52	المجموع

يبين الجدول رقم (06) توزيع أفراد العينة حسب ما إذا كان مكتب الخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية يعلمهم بالخدمات التي يوفرها، فتبين لنا من خلال نتائج هذا الجدول أن أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي صرحت أن المكتب لا يقوم بإعلامهم بالخدمات التي يقدمها و ذلك بنسبة 82.69% و تليها نسبة 17.30% من مجموع أفراد العينة المدروسة الذين اقرروا بأن المكتب يعلمهم بصفة دورية بالخدمات التي يوفرها.

من خلال هذا الجدول يتضح أن المكتب وعلى الرغم من الدور الذي أوجد من أجله و باعتباره جزء مكمّل للبناء الذي ينتمي إليه، إلا أنه لا يقوم بوظيفة أساسية ألا وهي الإعلام و هو ما تؤكدته نسبة 82.69% التي تمثل الفئة التي صرحت بأن المكتب لا يعلمهم بصفة دورية بالخدمات التي يوفرها على الرغم من أن فئة كبيرة على علم بوجود هذا المكتب و هو ما توضحه نتائج الجدول رقم (04) إلا أن هذه الفئة ليست على علم بما يقدمه هذا المكتب.

-جدول رقم (07): يوضح إعلام مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة عن كيفية

الحصول على الخدمات التي يوفرها المكتب:

النسبة %	التكرار	الإعلام عن كيفية الحصول على الخدمات التي يوفرها مكتب الخدمات الاجتماعية
23.07	12	يتم الإعلام
76.92	40	لا يتم الإعلام
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (07) إعلام أفراد العينة عن كيفية الحصول على الخدمات التي يوفرها المكتب حيث جاءت أعلى نسبة و المقدرة ب 76.92% سجلت لدى الفئة التي صرحت أن المكتب لا يقوم بإعلامهم عن كيفية الحصول على هذه الخدمات أما الفئة التي قالت عكس ذلك فقدرت نسبتها ب 23.07%.

و عليه يمكن القول أن نتائج هذا الجدول يمكن ربطها بنتائج الجدول رقم (06) باعتبار أن كلاهما يتعلق بالإعلام وما يؤكد ذلك هو التقارب الكبير بين أعلى نسبتين في الجدولين، باعتبار الإعلام جزء من الوظيفة الكلية للمكتب حيث أن تماسك البناء الكلي يتطلب التنسيق بين أجزائه و هو ما يؤكد نتائج الجدول رقم (06) أي أنه لم تتم تعبئة و إعداد الوسائل القيمة لتحقيق الأهداف.

-جدول رقم (08): يوضح توفير مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة خدمات في المجال الاجتماعي:

النسبة %	التكرار	يوفر مكتب الخدمات الاجتماعية خدمات في الجانب الاجتماعي
76.92	40	يوفر
23.07	12	لا يوفر
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (08) ما إذا كان مكتب الخدمات الاجتماعية يوفر خدمات في المجال الاجتماعي، حيث جاءت أعلى نسبة و المقدرة ب 76.92% سجلت لدى الفئة التي أقرت بان المكتب يوفر خدمات في المجال الاجتماعي، أما الفئة التي نفت ذلك فقدرت ب 23.07%.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن مكتب الخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية يوفر خدمات في المجال الاجتماعي و التي هي عبارة عن مجموعة من المنح تتمثل في: منحة الزواج، الولادة، الختان،.... الخ وهذا ما يزيد من تلاحم و تماسك أفراد هذا التنظيم.

-جدول رقم (09): يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في المجال الاجتماعي:

النسبة %	التكرار	الاستفادة من الخدمات المقدمة في المجال الاجتماعي
57.69	30	إستفدت
42.30	22	لم أستفد
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (09) استفادة أفراد العينة المدروسة من الخدمات التي يوفرها المكتب في المجال الاجتماعي، حيث تم تسجيل أعلى نسبة لدى أفراد العينة الذين استفادوا من هذه الخدمة و التي قدرت ب 57.69% في حين سجلت نسبة 42.30% من إجمالي العينة المدروسة لدى الفئة التي لم تستفد من هذه الخدمة.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة المدروسة استفادوا من هذه الخدمة لأنها تقدم بصفة آلية يكفي تقديم شهادة للاستفادة منها مثلا زواج، ولادة.... كما أن جل أفراد العينة هم متزوجين ولديهم أطفال لهذا استفادوا من هذه الخدمة كمنحة التمدرس، منحة الزواج و الولادة، منحة الختان.

- جدول رقم (10): يوضح توفير مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة خدمات في المجال الصحي:

النسبة %	التكرار	يوفر مكتب الخدمات الاجتماعية خدمات في المجال الصحي
59.61	31	يوفر
40.38	21	لا يوفر
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (10) ما إذا كان مكتب الخدمات الاجتماعية يوفر خدمات في الجانب الصحي، حيث تم تسجيل أعلى نسبة و التي قدرت ب 59.61% لدى الفئة التي أكدت أن المكتب يوفر خدمات في المجال الصحي، في حين أن الفئة التي نفت ذلك فقد قدرت ب 40.38%.

يتضح من خلال هذا الجدول الذي بين أيدينا والذي يهتم بمدى توفر مكاتب الخدمة الاجتماعية، ترى أفراد العينة نجد أن التمثيل المسيطر على الجدول يرى توفير نسبة 59.61% وعليه فإن المنطق القائل بأن الدولة الجزائرية تهتم ببناء الهياكل الخاصة بالخدمة الاجتماعية في المؤسسات الوطنية عموما والبلدية بشكل خاص جد فعالة من حيث الهياكل.

-جدول رقم (11): يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب

الخدمات الاجتماعية في المجال الصحي:

النسبة %	التكرار	الاستفادة من الخدمات المقدمة في المجال الصحي
34.61	18	إستفدت
65.38	34	لم أستفد
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (11) استفادة أفراد العينة المدروسة من الخدمات التي يوفرها مكتب الخدمات الاجتماعية في الجانب الصحي، حيث تم تسجيل أعلى نسبة لدى أفراد العينة الذين لم يستفيدوا من هذه الخدمة و التي قدرت ب 65.38%، في حين أن الفئة المستفيدة فقد قدرت ب 34.61%.

يتضح لنا من خلال الجدول أن جل أفراد العينة لم يستفيدوا من الخدمات التي يوفرها المكتب في الجانب الصحي نظرا لان العيادة التي تم إبرام اتفاقية معها لا تتوفر على أدنى شروط النظافة فصرحت إحدى الموظفات قائلة لا أستطيع إجراء عملية ولادة في تلك العيادة لماذا اختاروا تلك العيادة بالذات و الولاية تتوفر على عيادات أحسن منها، لذا لجأت إلى عيادة أخرى.

- جدول رقم (12): يوضح توفير مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة خدمات في مجال الإعانات المالية:

النسبة %	التكرار	يوفر مكتب الخدمات الاجتماعية خدمات في مجال الإعانات المالية
50	26	يوفر
50	26	لا يوفر
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (12) ما إذا كان مكتب الخدمات الاجتماعية يوفر خدمات في مجال الإعانات المالية لأفراد العينة المدروسة، حيث يلاحظ تطابق في النتائج بين من يقول أن المكتب يوفر خدمات في هذا المجال و من يقول لا يوفر و ذلك بنسبة 50% لكلا الفئتين.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن المكتب يوفر خدمات في جانب الإعانات المالية.

- جدول رقم (13): يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في مجال الإعانات المالية:

النسبة %	التكرار	الاستفادة من الخدمات المقدمة في مجال الإعانات المالية
50	26	إستفد
50	26	لم أستفد
100	52	المجموع

يوضح الجدول رقم (13) ما إذا كان مكتب الخدمات الاجتماعية يوفر خدمات في مجال الإعانات المالية لأفراد العينة المدروسة، حيث يلاحظ تطابق في النتائج بين من يقول أن المكتب يوفر خدمات في هذا المجال و من يقول لا يوفر و ذلك بنسبة 50 % لكلا الفئتين.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن المكتب يوفر خدمات في جانب الإعانات المالية.

(2) النتائج

اختلاف مواقف العمال حول الخدمة الاجتماعية راجع إلى عدم استفادتهم من كل الخدمات التي توفرها اللجنة.

هذه الفرضية صحيحة وذلك لأن العمال لهم الحق في الاستفادة من كل الخدمات المتوفرة باعتبارهم جزء من النسق العام، إلا أن هذه الاستفادة تختلف من مجال إلى آخر و هو ما تظهره مؤشرات البحث حيث قمنا بتحديد 3 مؤشرات تقاس على أساسها استفادة العمال من عدمها.

- المؤشر الأول الخاص بالمجال الاجتماعي أي الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المكتب في المجال الاجتماعي، و تتمثل هذه الخدمات في منح الزواج، الختان، الولادة، الوفاة، التمدرس، حيث تكون الاستفادة بطريقة أوتوماتيكية ما على العامل إلا التقدم إلى المكتب مرفقا بالوثائق اللازمة التي حددتها اللجنة للاستفادة منها.

المؤشر الثاني الخاص بمجال الإعانات المالية حيث نجد أن المكتب قد حدد مجموعة من الحالات و الشروط للاستفادة من هذه الإعانة منها إعانة الزواج، شراء سيارة، بناء سكن... الخ، حيث تم تحديد مجموعة من الوثائق للأشخاص الراغبين في الاستفادة، والتي توضع على مستوى مكتب اللجنة ليتم بعد ذلك دراسة الملفات، واختيار الملفات المقبولة والتي تخضع للشروط اللازمة لتتم بعد ذلك اختيار القائمة النهائية للمستفيدين، من جميع الرتب، إضافة إلى أن عدد المستفيدين و قيمة الإعانة تتحدد حسب القدرة المالية والقيمة التقديرية للجنة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية للجنة إضافة إلى مداخل المستفيد.

- المؤشر الثالث وهو المجال الترفيهي والثقافي، فهذه الخدمة تقتصر على مناسك العمرة فقط، حيث يتكفل المكتب بدفع 50 % من تكاليف أداء مناسك العمرة، ويكون اختيار المستفيدين على أساس قرعة لمجموع الملفات المقدمة، كما تقدم مرة واحدة في مسيرة

المستفيد، ولا يتجاوز عدد المستفيدين في هذه الخدمة 10 أشخاص ومن جميع الرتب، أي حسب الإمكانيات المالية للجنة.

هذا ما تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية والاطلاع على مختلف الخدمات التي يقدمها المكتب وشروط الاستفادة في جميع المجالات، حيث تمثل هذه الخدمات مجموع وظائف المكتب التي يقوم بها باعتباره يؤدي وظيفة محددة داخل النسق العام للبلدية.

الا أن ما تجدر الإشارة إليه ورغم أن الخدمات الاجتماعية تطبق على جميع العمال وبمختلف مجالاتها إلا أن المكتب وباعتباره بناء تنظيمي يتكون من مجموعة من الأفراد الذين يشاركون في أداء التنظيم لوظائفه إلا أن هؤلاء الأفراد لا يساهمون في تماسك البناء وذلك من خلال طريقة تسييرهم، هذا ما لاحظناه من خلال دراستنا الميدانية واتصالنا المتكرر بالمكتب من أجل الحصول على معلومات خاصة بالخدمات التي يوفرها وطريقة الاستفادة منها، إلا أن محاولتنا المتكررة لاقت رفضا متكررا سوءا للغياب الدائم لرئيس اللجنة أو بقية الأعضاء أو رفض القائمين على المكتب تزويدنا بمعلومات رسمية، حيث لاحظنا خلال تواجدنا في المكتب مع احد المسيرين حالة شكوى لأحد الموظفين والذي تقدم بطلب للمكتب بغرض الاستفادة من إعانة مالية إلا أنه في كل مرة يأتي إلى المكتب للاستفسار لا يجد أعضاء اللجنة وذلك لعدة أشهر فإذا به يطالب باسترجاع الملف الذي قدمه، وحالة أخرى وهو موظف جاء يستفسر عن الخدمات التي تقدمها اللجنة لكن الإداري المسؤول عن المكتب قال له اتصل باللجنة واستفسر منها، كما قال له أن رئيس اللجنة وأعضائه دائما غائبين، ولست مسؤولا عن تقديم المعلومات ولا عن استقبال الطلبات والملفات، اذهب إلى الكاتبة في المكتب المجاور، لكن المكتب مغلق، كما أن هذا المكتب لا يقوم بوظائفه على أكمل وجه حيث لاحظنا غياب لوحة للإعلانات أمام المكتب، كما لاحظنا الغياب الكامل للإعلانات الخاصة بالمكتب على مستوى البلدية، على الرغم من أهمية الاعلام والذي الهدف منه هو اوصول المعلومة الى المعني بالخدمة.

(3) التوصيات

عند قيامي بهذا البحث وباستقراءي للمعطيات التي استقيتها وعبر الاستبيان الذي قمت به خرجت بعدة توصيات أوجزها فيما يلي:

- نوصي بالزيادة في الاعلام عن الأمور التي تقدمها اللجنة للعمال.
- زيادة لوحات الاعلام والاشهار عبر البلدية وجميع فروعها، وحبذا لو تكون هناك لوحة اعلام خاصة فقط باللجنة.
- إخبار جميع العمال عبر تراب البلدية بجميع ما يخرج به أعضاء اللجنة من قرارات ودورات تخصصهم.
- إعادة النظر في القانون الأساسي للجنة لأنه لم يعد يلبي جميع متطلبات العمال وهذا مع التغير والتدهور الحاصل في القدرة الشرائية للمواطن العادي.
- الضغط بالطرق القانونية على السلطات العليا بزيادة القيمة المالية الممنوحة للجنة لأنها لم تعد تلبي الكثير من متطلبات العمال.
- الاسراع بصرف المنح للعمال لأننا لاحظنا تماطل كبير في صرف المنح مما يجعل العامل يفقد الثقة في اللجنة.
- اعتماد تقنيات جديدة ومتعددة في تحصيل المداخل منها تفعيل عمل التعاضدية.
- نوصي باشتراك في كل مرة عامل عادي غير عضو في اللجنة في الجلسات العادية للجنة وهذا لإضفاء وزيادة الشفافية في عمل اللجنة.
- تحديد رزنامة عمل سنوية وتحديد الأهداف المتوخاة وكذا الأعمال التي ستقوم بها اللجنة في هذه الفترة.

4) الخاتمة

تعد الخدمة الاجتماعية من بين المواضيع الهامة في حياة الأمم والشعوب لما لها من دور بارز وحساس في الجانب الاجتماعي للأفراد سواء أكانوا أشخاصا عاديين أو حتى شخصيات مرموقة في المجتمع. وإضافة الى ذلك فان الخدمة الاجتماعية برزت كبديل حقيقي لتحقيق التكاتف والتلاحم والتراحم ما بين المجتمع الواحد أو حتى بين المجتمعات المختلفة.

ولإبراز الموضوع وما له من أهمية فقد حاولت أن أظهر عبر بحثي هذا مدى تفعيل الخدمة الاجتماعية للتنمية فقد استطعت أن أحدد ذلك من خلال العمل الميداني الذي قمت به في بلدية سد رحال وهي المكان الميداني لموضوع بحثي، ولقد استطعت أن أخرج بمعلومات هامة في ميدان الخدمة الاجتماعية في بلدية سد رحال وهي حتى وأن لها دور هام غير أنه يبقى ناقصا مما يعيق التنمية بصفة عامة ويحد من الامتيازات التي من الممكن أن يحظى بها العامل والمواطن في مدينة سد رحال.

ومع القراءة المتأنية للخدمة الاجتماعية في بلدية سد رحال فإن هذا يجرنا الى استخلاص نتائج عامة نوردتها كما يلي:

- الخدمة الاجتماعية في بلدية سد رحال تلعب دورا هاما في جوانب عدة منها المالية والصحية للعمال في البلدية.
- المعلومات الخاصة بما تقدمه الخدمة الاجتماعية غير كافية وغير معممة على الكل.
- الاستفادة من الخدمة الاجتماعية للعمال والموظفين تكاد تكون متساوية بالنسبة للجميع بغض النظر عن جنس و سن ورتبة المستفيد.
- المنح المالية المقدمة من طرف لجنة الخدمات الاجتماعية قليلة وغير كافية كون القانون الأساسي للجنة أنشأ منذ مدة بعيدة جدا.

- إعانة الدولة الممنوحة للجنة الخدمات الاجتماعية غير كافية نهائياً لتغطية متطلبات العمال مما يصعب على أعضاء اللجنة تلبية جميع مطالب العمال.
- التنمية تبقى دائماً مرهونة بما تقدمه اللجنة من مزايا اقتصادية ومالية للعمال وهو ما يجعلها دائماً في النقصان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1. المرسوم رقم 82-179 المؤرخ في 15 ماي 1982 يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها.
2. المرسوم رقم 82-303 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982 يتعلق بتسيير الخدمات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1-الكتب

3. مدحت محمد أبو النصر، مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017
4. رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004
5. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر والدراسات، الجزائر، 2004
6. فيصل محمود الغرابية، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، دار يافا العلمية للنشر، الطبعة الأولى، سنة النشر 2011
7. نظيمة أحمد محمود سرحان، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، سنة النشر 2006
8. مارتن دايفز وآخرون، علم اجتماع الخدمة الاجتماعية، ترجمة شحاته صيام، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004
9. صابر أحمد عبد الباقي، أسس الخدمة الاجتماعية، نظام التعليم المطور للانتساب، جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
10. فوزي شرف الدين، الخدمة الاجتماعية تحليل المهنة والجذور، كتاب الكتروني منشور على موقع مركز التعليم المفتوح، <http://olc.bu.edu.eg/>

2-الرسائل والمذكرات

11. بلعباس بلعباس، اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة

12. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية -دراسة حالة البلدية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2011/2010
13. مزارى أحلام، المشاركة العمالية في تسيير الهيئة المستخدمة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012/2011
14. جمال بن خالد، الخدمات الاجتماعية العمالية والثقافية التنظيمية في ظل التغيير التنظيمي للمؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، السنة الجامعية 2016/2015
15. بابا حنيني محمد فؤاد، التنظيم غير الرسمي وتحقيق التعاون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمديرية الضرائب بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الميدان علوم اجتماعية، الفرع علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع وديموغرافيا، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعية 2014/2013
16. محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2011/2010
- 3-المجلات والجرائد**
17. مباركى محمد الصالح، دور البلدية في تحقيق التنمية، مجلة الحقوق والحريات، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018
18. سلطان بلغيث، تمثلات المجتمع المدني لدور المجالس البلدية في التنمية المحلية، مجلة الدراسات والبحوث الانسانية، المجلد الثاني، العدد السابع جوان 2018، جامعة العربي التبسي تبسة

19. محمد عبد الله محمد المفرجي، دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية وتنظيم المجتمع، مجلة أداب الفراهيدي العدد الخاص بالمؤتمر الثالث، عدد 1 السنة الأولى كانون الاول 2009، كركوك العراق
- 4-مواقع الأنترنت
20. ما هي الخدمة الاجتماعية، موقع موضوع، <https://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع على الموضوع 2019/04/30.
21. سامي بن عبد العزيز الدامغ، الانتقائية النظرية في الخدمة الاجتماعية: مراجعة نقدية، بحث منشور على موقع مدونة الكاتب الدكتور عماد الحديدي، <https://alhadidi.wordpress.com/>
22. ضياء عويد حربي العرنوسي، خصائص الخدمة الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، مقال منشور على موقع جامعة بابل العراق، <http://www.uobabylon.edu.iq/>
23. أنواع الخدمات الاجتماعية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، <https://www.abahe.uk>
24. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، <http://www.interieur.gov.dz>
25. الخدمات الاجتماعية للبلديات، موضوع منشور على موقع الموظف الجزائري، <http://www.mouwazaf-dz.com>
26. الاستبيان وأنواعه في البحث العلمي، موقع مبتعث للدراسات للدراسات والاستشارات الأكاديمية، <https://www.mobt3ath.com>
27. سد رحال، موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org>
28. العابد الكنتي، كل ما يجب أن تعرفه عن الخدمات الاجتماعية، موقع منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب، <https://www.djelfa.info/vb>

الملاحق

المحور الأول : البيانات الشخصية

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- الحالة العائلية: أعزب -عزباء متزوج(ة) مطلق(ة) أرمل(ة)
- 3- السن: 25 - 35 35 - 45 46 - 55 56 فما فوق
- 4- عدد الأطفال :
- 5- الرتبة المهنية:
- 6- ماهي اقدميتك في البلدية؟:

المحور الثاني : مجالات الخدمة الاجتماعية

- 7- هل تعلم بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية في البلدية؟: نعم لا
- في حالة الإجابة بـ نعم هل إستفدت من الخدمات المقدمة من طرف المكتب؟ : نعم لا
- كيف علمت بوجود هذا المكتب؟ إعلانات خاصة بالمكتب عن طريق زميل
- أخرى أذكرها؟.....
- إلى ما يرجع عدم علمك بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية على مستوى البلدية؟ :
-
- 8- هل يتم إعلامكم بالخدمات التي يتوفر عليها مكتب الخدمات بصفة دورية؟ : نعم لا
- 9- هل يتم إعلامكم عن كيفية الحصول على الخدمات التي يوفرها مكتب الخدمات الاجتماعية؟ :
- نعم لا
- 10- هل إستفدت من خدمة وتم حرمانك منها أو تعويضك بعامل آخر؟ : نعم لا
- في حالة الإجابة بـ نعم لماذا؟ :
-

11- هل تعلم انه توجد خدمات تقدم بصفة آلية وتوجد خدمات تستعمل فيها القرعة للاستفادة منها؟ :
نعم لا

في حالة الإجابة بـ لا لماذا ؟ :

- ما رأيك في طريقة القرعة المستعملة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية؟ :

الخدمة الاجتماعية في المجال الاجتماعي:

12- هل يوفر لكم مكتب الخدمات الاجتماعية خدمات في الجانب الاجتماعي؟ : نعم لا

13- هل استفدت منها ؟ : نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم ما هي الخدمة التي استفدت منها ؟ :

منحة الزواج منحة الولادة منحة الختان
منحة الوفاة منحة التمدرس

في حالة الإجابة بـ لا لماذا ؟ :

الخدمة الاجتماعية في المجال الصحي:

14- هل يوفر لكم مكتب الخدمات الاجتماعية خدمات في الجانب الصحي؟ : نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم هل استفدت منها ؟ : نعم لا

15- ما نوع الخدمة التي استفدت منها ؟ : اتفاقية مع عيادة خاصة تعويض بـ 50 %
أخرى أذكرها ؟

16- ماهو تقييمك لهذه الخدمة ؟ : كافية غير كافية سيئة

الخدمة الاجتماعية في مجال الإعانات المالية :

17- هل يقدم لكم مكتب الخدمات الاجتماعية إعانات مالية ؟ : نعم لا

في حالة الإجابة بـ نعم هل استفدت منها ؟ : نعم لا

ماهي الحالات التي استفدت فيها ؟ :

كيف تم اختيارك للاستفادة منها؟ الأدمية السن القرعة
في حالة الإجابة بـ لا لماذا ؟ :

الخدمة الاجتماعية في مجال الترفيه والثقافة :

18- هل يقدم لكم مكتب الخدمات الاجتماعية خدمات ترفيهية ثقافية ودينية ؟ : نعم لا

19- هل استفدت منها ؟ : نعم لا

في حالة الإجابة بنعم ماهي الخدمة التي استفدت منها ؟ :

عطلة صيفية عمرة أخرى أذكرها :

كيف تم اختيارك للاستفادة منها؟ الأدمية السن القرعة
في حالة الإجابة بـ لا لماذا ؟ :

20- ماهو تقييمك لهذه الخدمة ؟ : كافية غير كافية سيئة

21- ماهو تقييمك للخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية بصفة عامة ؟ :

فہرس اجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يبين أفراد العينة حسب الجنس.	68
02	يوضح لنا الحالة العائلية لأفراد العينة.	69
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن.	70
04	يوضح لنا مدى علم أفراد العينة بوجود مكتب للخدمات الاجتماعية في البلدية	71
05	يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في البلدية.	72
06	يوضح إعلام مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة للخدمات التي يتوفر عليها المكتب بصفة دورية:	73
07	يوضح إعلام مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة عن كيفية الحصول على الخدمات التي يوفرها المكتب:	74
08	يوضح توفير مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة خدمات في المجال الاجتماعي:	75
09	يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في المجال الاجتماعي:	76
10	يوضح توفير مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة خدمات في المجال الصحي:	77
11	يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في المجال الصحي:	78
12	يوضح توفير مكتب الخدمات الاجتماعية لأفراد العينة خدمات في مجال الإعانات المالية:	79
13	يوضح استفادة أفراد العينة من الخدمات المقدمة من طرف مكتب الخدمات الاجتماعية في مجال الإعانات المالية:	80